خطة إعادة إعمار قطاع غزة

www.habtoorresearch.com

فبراير 2025

يرزخُ قطاع غزة تحت وطأة أزمة متشابكة، أفرزتها دوامات الصراع والدمار التي لا تهدأ، لتتجاوز آثارها مجرد أنقاض متناثرة أو بنى تحتية متهالكة. فالدمار المتكرر لم يقتصر على العمران فحسب، بل امتد ليضرب شرايين الاقتصاد، ويُضعف النسيج الاجتماعي، ويترك سكان القطاع عالقين في دوامةٍ لا تنقطع من الهشاشة والمعاناة. وفي ظل هذا الواقع المرير، يصبح التعافي أكثر من مجرد عملية إعادة إعمار، بل هو ضرورة تستوجب رؤيةً شاملة ونهجًا تحويليًا يعيد الحياة إلى القطاع ويمنحه أفقًا جديدًا للاستقرار والازدهار. وعلى الرغم من أهمية جهود إعادة الإعمار التقليدية، إلا أنها غالبًا ما تقتصر على المهمة العاجلة المتمثلة في إعادة بناء ما تهدّم، متجاهلةً بذلك الجذور العميقة للأزمة. وبرغم نواياها الحسنة، أخفقت هذه الجهود مرارًا وتكرارًا في التصدي للتحديات الاقتصادية والأزمات السياسية التي تغذي حالة عدم الاستقرار، ما يعيق أي تقدم مستدام ويجعل الإعمار حلقة مفرغة تكرر نفسها دون تحقيق تحول حقيقي. ومن هذا المنطلق، يقدم هذا التقرير رؤيةً جديدة لإعادة إعمار غزة، تتجاوز الحلول التقليدية نحو نهجٍ متكامل ثلاثي الأبعاد لا يقتصر على الإغاثة الإنسانية العاجلة فحسب، بل يربطها أيضًا باستراتيجياتٍ بعيدة المدى تعزز الاستدامة الاقتصادية، وتمهد الطريق نحو سلامٍ شامل ومستدام. ويعتمد هذا النهج الشمولي على قناعةٍ راسخة بأن التعافي الحقيقي لا يقتصر على إعادة بناء شبكات البنية التحتية فحسب، بل يتطلب أيضًا خلق فرص اقتصادية، وتعزيز الحوكمة، وترميم النسيج الاجتماعي. فمن خلال هذه الركائز الثلاث، لا تقتصر عملية إعادة الإعمار على معالجة آثار الدمار، بل تسعى إلى كسر دوامة الصراع وفتح آفاق جديدة لمستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا لسكان غزة؛ فهذا النهج ثلاثي الأبعاد ينبع من رؤية شاملة تُعالج الأزمة من مختلف أبعادها، بدلًا من الاكتفاء بمعالجة جانبٍ واحدٍ منها فقط.

إطار العمل ثلاثي (ركائز إعادة إعمار القطاع)

مشروع إعادة التأهيل والإسكان المؤقت في جنوب غزة

تقوم الركيزة الأولى على توفير **مأوى عاجل ومستدام** للفئات النازحة في غزة من خلال مبادرة **البيوت الجاهزة ("الكرفانات")**. وتعتمد هذه المبادرة على استخدام الأنقاض المُعاد تدويرها لبناء منازل مؤقتة ومكونة من وحدات قابلة للتعديل والتركيب، ما يضمن حلولًا سكنية سريعة وفعالة، ويعزز فرص العمل المحلية، فضلًا عن دعم الاستدامة البيئية. وسيتيح إنشاء مصنع التصنيع المسبق وإعادة التدوير في رفح الفلسطينية إمكانية إنتاج المساكن على نطاقٍ واسع، ما يسهم في خلق فرص عمل جديدة ويساعد في معالجة الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها القطاع بشكل فعّال ومتكامل.

الخطة الشاملة لإعادة إعمار غزة

تقوم الركيزة الثانية على نموذج إعادة الإعمار المتكامل والمتعدد الجوانب والذي يوفر نهجًا شاملًا لإعادة بناء شبكات البنية التحتية، وتعزيز الأمن، ودعم إصلاحات الحوكمة. ويجمع هذا النموذج بين:

- **التدابير الأمنية** المتمثلة في مراقبة الأطراف الثالثة، وبروتوكولات المواد المقيدة، وممرات إعادة الإعمار منزوعة السلاح.
- **الحوكمة الشفافة** من خلال اتخاذ قرارات تشاركية، وتبني أطر مكافحة الفساد، والرقابة المحلية.
- **تطوير البنية التحتية** للمرافق الأساسية (المتمثلة في الكهرباء، والمياه، والرعاية الصحية، والتعليم)، مع ضمان استدامتها من خلال تبني الشبكات الذكية وحلول الطاقة المتجددة.
- **مبادرات المصالحة والعدالة** لمعالجة الجذور التاريخية للمظالم وترسيخ أسس السلام الدائم.

إعادة إعمار القطاع اقتصاديًا

تهدف الركيزة الثالثة إلى بناء اقتصاد فلسطيني مكتفٍ ذاتيًا يقلل من الاعتماد على إسرائيل ويدمج غزة في الأسواق الإقليمية والدولية. وتستند خطة إعادة إعمار غزة اقتصاديًا إلى نموذج يقوده القطاعان العام والخاص، وتشمل:

- **تأسيس شركة قابضة من خلال مشروعات مُشتركة بالأسهم** لجذب الاستثمارات العربية والدولية مع ضمان ملكية الفلسطينيين لها.
- **إنشاء خمس قطاعات اقتصادية** في مجالات التنمية الصناعية، والعقارات، والزراعة، والطاقة، وإدارة المياه.
- **إقامة مناطق صناعية متخصصة** تركز على التصنيع كثيف العمالة، والبنية التحتية للطاقة المتجددة، والسلع الأساسية للاستهلاك المنزلي.
- **توفير حلول الطاقة المتجددة والمياه** من خلال إنشاء محطات الطاقة الشمسية ومحطات تحلية مياه البحر لضمان استدامة الموارد.

- **إطلاق برامج التمويل الأصغر وريادة الأعمال** استنادًا إلى النماذج الناجحة مثل بنك جرامين لمساعدة الشركات الصغيرة والناشئة على النمو والازدهار.
- **تسهيل التجارة والإصلاحات المصرفية** لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وضمان استدامتها ماليًا على المدى الطويل.

يهدف هذا الإطار المكون من ثلاث ركائز إلى تحويل عملية إعادة إعمار غزة من مجرد حلول مؤقتة إلى خطةٍ مستدامة طويلة الأمد. ومن خلال دمج الاستجابة العاجلة مع إصلاحات الحوكمة والإنعاش الاقتصادي، تسعى هذه الخطة إلى تقوية الاستقرار في قطاع غزة مع تعزيز قدرته على الصمود والازدهار، لتكون بذلك خطوة أساسية نحو تحقيق سلام شامل ودائم.

إعادة التأهيل والإسكان المؤقت في جنوب غزة

تُشكل عملية إعادة تأهيل جنوب غزة، خاصةً في مناطق مثل رفح الفلسطينية، أولويةً ملحة ومتعددة الجوانب؛ فهي تعد الخطوة الأولى الحاسمة للتصدي للأزمة الإنسانية العاجلة الناتجة عن الصراع الأخير، بينما ترسي في الوقت ذاته الأساس الضروري لعملية إعادة الإعمار على المدى الطويل والتنمية المستدامة. وقد أدى الدمار الناجم عن الصراع إلى نزوح جزء كبير من السكان، وتدمير المنازل والبنية التحتية الأساسية، وخلق كميات هائلة من الأنقاض. لذا، يستعرض هذا القسم نهجًا ذا شقين يجمع بشكلٍ استراتيجي بين حلول الإسكان السريعة والإدارة المبتكرة للأنقاض.

تتمثل الأولوية العاجلة في توفير حلول سكنية آمنة وكريمة وسريعة لآلاف العائلات التي شردها الصراع، إذ يقدَّر عدد النازحين في غزة بنحو 1.9 مليون شخص، تركّز معظمهم في المناطق الجنوبية. ونتيجةً للإلحاح الشديد لهذه الأزمة، تُعد أساليب البناء التقليدية غير كافية نظرًا لبطئها في تلبية هذه الحاجة الملحة. لذلك، تركز هذه المبادرة على نشر وحدات سكنية جاهزة بشكلٍ عاجل، حيث توفر هذه الوحدات سريعة التجميع وذات المتانة العالية حلًا مؤقتًا وحاسمًا في الوقت الذي يتم فيه التخطيط لبناء مساكن دائمة. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء 500,000 وحدة سكنية جاهزة مساحة كل منها 4م × 4م لإيواء العائلات النازحة. وستُصمم تلك الوحدات بحيث تكون قابلة للتركيب، ما يسمح بتوسيعها وتكييفها مستقبلًا لتلبية احتياجات العائلات. علاوة على ذلك، سيتضمن التصميم المرافق الأساسية مثل وصلات الكهرباء (من خلال إنشاء محطات الطاقة الشمسية المحتملة)، ووصلات المياه، والصرف الصحي لضمان استيفاء معايير الحياة الأساسية. كما سيتم إنشاء مصنع لتصنيع الوحدات مسبقة الصنع في رفح الفلسطينية لإنتاج 5000 وحدة أسبوعيًا.

- **مبادرة رفع الأنقاض وإعادة تدويرها:** ترك الصراع وراءه كميةً هائلة من الأنقاض والركام تُقدّر بنحو 50 مليون طن. ولا تشكل هذه الأنقاض خطرًا بيئيًا وصحيًا فحسب (مثل الغبار، والأسبستوس، وما إلى ذلك)، بل تمثل أيضًا مصدرًا قيمًا يمكن الاستفادة منه. لذا، تقترح هذه المبادرة برنامجًا شاملًا لرفع الأنقاض وإعادة تدويرها يتضمن:

- **جمع الأنقاض وفرزها:** من خلال جمع الأنقاض بشكلٍ منظم وفرزها لفصل المواد الخطرة (مثل الأسبستوس والمواد الكيميائية) للتخلص منها بأمان، وتحديد المواد المناسبة لإعادة تدويرها (مثل الخرسانة، والطوب، والمعادن).

- **تكسير الأنقاض ومعالجتها:** من خلال استخدام كسارات وغرابيل متنقلة لمعالجة الأنقاض المناسبة وتحويلها إلى مواد خام مختلفة الأحجام، ويمكن نشر هذه المعدات مباشرةً في مواقع الهدم، ما يقلل من تكاليف نقلها ويمنع التعطيل.

- **مراقبة الجودة:** عبر إخضاع المواد المعاد تدويرها لاختباراتٍ دقيقة للتحقق من مطابقتها للمعايير المطلوبة في البناء، وقد يشمل ذلك التعاون مع الجامعات المحلية أو الشركات الهندسية لضمان الجودة والموثوقية.

الدمج في عملية التصنيع المسبق

عن طريق دمج الركام المعالج مباشرةً كمكونٍ أساسي في خليط الخرسانة المستخدم في أساسات الوحدات السكنية الجاهزة وجدرانها، إضافةً إلى عناصر البناء الأخرى المحتملة. ويسهم ذلك في تقليل الاعتماد على الأسمنت والمواد المستوردة، ما يقلل التكاليف ويعزز الاستدامة البيئية، حيث أظهرت

الدراسات أن الركام الخرساني المعاد تدويره يمكن أن يحل محل ما يصل إلى 40-20٪ من المواد الخام الجديدة في الخلطات الخرسانية دون التأثير بشكلٍ كبير على قوة هيكل البناء.

ترتبط هاتان المبادرتان ارتباطًا وثيقًا، حيث يوفر الركام المعاد تدويره من مبادرة رفع الأنقاض وإعادة تدويرها مصدرًا أساسيًا وفعّالًا من حيث التكلفة ومستدامًا لمواد البناء اللازمة لمبادرة الإسكان الجاهز. ويضمن هذا النهج المتكامل العديد من المزايا الرئيسية المتمثلة في:

- **السرعة:** حيث يعمل التصنيع المسبق جنبًا إلى جنب مع المواد المعاد تدويرها المتوفرة بسهولة على تسريع عملية بناء الوحدات السكنية.
- **توفير التكاليف:** يقلل هذا النهج من الاعتماد على المواد المستوردة، ما يسهم في خفض تكاليف البناء بشكلٍ كبير.
- **الاستدامة البيئية:** يقلل هذا النهج من النفايات، ويخفّض التأثير البيئي للتخلص من الأنقاض، كما يسهم في تقليص البصمة الكربونية لعمليات البناء.
- **خلق الفرص الاقتصادية:** يخلق هذا النهج فرص عمل في مجال جمع الأنقاض ومعالجتها، والتصنيع المسبق، والتجميع، مع إنشاء مصنع للتصنيع المسبق في رفح الفلسطينية.

ومن خلال دمج هاتين المبادرتين استراتيجيًا، يعزز هذا النهج عملية إعادة الإعمار لتكون أكثر مرونة وكفاءة، مع التركيز على السرعة، والاستدامة، وتنمية الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى مراعاة اعتبارات التخطيط الحضري على المدى البعيد، الذي يتجاوز مجرد استبدال ما فُقِد، ليضع الأساس لمستقبلٍ أكثر استدامة ومرونة لجنوب قطاع غزة.

إعادة التأهيل والمساكن مسبقة التصنيع (Prefabricated Houses)

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه المبادرة في توفير حلول سكنية عاجلة ومستدامة ومناسبة اقتصاديًا للعائلات النازحة في جنوب غزة، وخاصةً في رفح الفلسطينية والمناطق المحيطة بها. ويركز هذا النهج على نشر الوحدات السكنية الجاهزة بسرعة مع مراعاة اعتبارات الاستدامة طويلة المدى.

نطاق المشروع

يتضمن المشروع نهجًا شاملًا لمعالجة أزمة نقص المساكن، ويتضمن ما يلي:

- **بناء 500,000 وحدة سكنية جاهزة:** حيث يستند هذا الهدف الطموح إلى حجم النزوح والضرورة الملحة لإيجاد حل سريع لهذه المشكلة مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجًا من خلال إعطاء الأولوية للمناطق التي تشهد أكبر تجمعات للسكان النازحين وأكبر الأضرار في الوحدات السكنية المتاحة.
- **نشر مساكن قابلة للتركيب والتجميع بسهولة:** حيث صُممت الوحدات الجاهزة بما يضمن سرعة تجميعها، ما يقلل من الوقت بين التسليم والإشغال. كما يسمح تصميمها القابل للتركيب بالمرونة بحيث يمكن استخدامها منفردةً للعائلات الصغيرة أو دمجها لإنشاء مساحات سكنية أكبر للعائلات الكبيرة أو لتوفير منشآت مجتمعية.
- **دمج تصميمات موفرة للطاقة ومواد مستدامة:** تُعد الاستدامة المبدأ الأساسي لهذا المشروع. ويشمل هذا المبدأ دمج خصائص التصميم الموفرة للطاقة (مثل التصميم الشمسي السلبي،

والتهوية الطبيعية)، واستخدام مواد مستدامة (مثل الركام المعاد تدويره، والمواد المحلية المصدر حيثما أمكن)، بالإضافة إلى تقليل التأثير البيئي لعملية البناء.

إنشاء بنية تحتية مجتمعية: إدراكًا بأن الإسكان هو أكثر من مجرد مأوى، يتضمن المشروع توفير البنية التحتية المجتمعية الأساسية، وهذا يشمل:

- **تخزين المياه:** لضمان توفير مصادر مياه آمنة وموثوقة، وذلك من خلال أنظمة حصاد مياه الأمطار، أو التوصيلات بشبكات المياه البلدية (في حال توافرها)، أو حتى استخدام خزانات مياه مؤقتة.
- **الصرف الصحي:** من خلال توفير مرافق صرف صحي كافية بما فيها التوصيلات إلى أنظمة الصرف الصحي (حيثما تكون متاحة) أو وحدات الصرف الصحي المستقلة للحد من انتشار الأمراض.
- **مصادر الطاقة الشمسية:** من خلال دمج حلول الطاقة الشمسية (مثل الألواح الشمسية، وسخانات المياه بالطاقة الشمسية) لتقليل الاعتماد على شبكات الكهرباء غير الموثوقة وغير المتوفرة في كثيرٍ من الأحيان، ما يوفر مصدر طاقة مستدامًا وفعّالًا من حيث التكلفة.

استراتيجية التنفيذ

إنشاء الوحدات السكنية الجاهزة

الموقع: ينصب التركيز الأساسي للنشر الأولي للوحدات السكنية الجاهزة على المناطق القريبة من رفح الفلسطينية، حيث يوفر هذا الموقع الاستراتيجي العديد من المزايا:

- **القرب من السكان النازحين:** شهدت رفح والمناطق المحيطة بها نزوحًا كبيرًا، ما يجعلها نقطة الانطلاق المنطقية لتوفير السكن.
- **سهولة الوصول:** يسهل هذا الموقع نقل الوحدات الجاهزة ومواد البناء.
- **إمكانية التكامل مع البنية التحتية الحالية:** على الرغم من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحالية في رفح الفلسطينية، فإنها قد توفر أساسًا لربط الوحدات السكنية الجديدة بالخدمات الأساسية.

مواصفات التصميم: صُممت الوحدات السكنية الجاهزة مع مراعاة أن تكون عملية ومتينة ومستدامة من حيث:

- **الحجم وقابلية التركيب:** تبلغ مساحة كل وحدة 4م × 4م، ما يوفر مساحة معيشية أساسية. كما يسمح التصميم النسقي القابل للتركيب بربط الوحدات معًا أو توسيعها لتلبية احتياجات العائلات الكبيرة أو إنشاء مرافق مجتمعية.
- **حلول الطاقة الشمسية:** ستُجهّز كل وحدة بألواح شمسية ونظام لتخزين الطاقة في البطاريات لتوفير الطاقة الكهربائية الأساسية للإضاءة وتشغيل الأجهزة الصغيرة وشحن الأجهزة، ما يسهم في تقليل الاعتماد على شبكة الكهرباء التي غالبًا ما تكون غير مستقرة ويعزز استقلال الطاقة.
- **أنظمة المياه والصرف الصحي المتكاملة:** ستتضمن كل وحدة وسائل لتخزين المياه (مثل خزان مياه الأمطار على السطح) ونظام صرف صحي مستقل (مثل وصلة لنظام معالجة مياه الصرف الصحي اللامركزي)، ما يضمن توفير النظافة الأساسية ويحد من مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة عبر المياه.

تنمية القوى العاملة: يولي المشروع أولويةً كبرى لتوظيف المحليين وتطوير المهارات من خلال:

• **التدريب والتوظيف:** سيتم تدريب المهندسين والعمال والفنيين المحليين وتوظيفهم في جميع جوانب المشروع، بدءًا من معالجة الأنقاض والتصنيع المسبق وصولًا إلى التجميع والتركيب، ما سيخلق فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها ويبني القدرات المحلية في تقنيات البناء المستدامة.

• **التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية:** من المزمع إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية (مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لتوفير الخبرات الفنية والتدريب والدعم في تطوير القوى العاملة. ويضمن هذا التعاون الاستفادة من أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ما يعزز جودة التنفيذ واستدامة المشروع على المدى الطويل.

الجدول الزمني المتوقع

سيُنفَّذ المشروع على مراحل متتابعة، تضمن إجراء عمليات النشر بكفاءةٍ وفعالية، وفقًا للتسلسل التالي:

المرحلة الأولى (0-6 أشهر): اختيار المواقع، وإقامة المنشآت، ووضع النماذج الأولية: تركز هذه المرحلة التمهيدية على:

- تحديد المواقع المناسبة وتأمينها لإقامة مصنع التصنيع المسبق وتنفيذ العمليات الأولية لنشر المساكن.
- إقامة مصنع التصنيع المسبق وإعادة التدوير في رفح الفلسطينية وشراء المعدات وإنشاء خطوط الإنتاج.
- تصنيع الوحدات السكنية النموذجية واختبارها للتأكد من استيفائها للمعايير المطلوبة من حيث المتانة والاستدامة والملاءمة الثقافية، بما يضمن تحقيق أفضل الظروف المعيشية للسكان النازحين.

المرحلة الثانية (6-12 شهرًا): الإنتاج الشامل والنشر واسع النطاق: تركز هذه المرحلة على زيادة الإنتاج ونشر الوحدات الجاهزة في المناطق الأكثر تضررًا من خلال:

- زيادة الإنتاج في مصنع التصنيع المسبق لتحقيق الهدف المحدد، وهو إنتاج 5,000 وحدة سكنية أسبوعيًا.
- إنشاء أنظمة لوجستية ونقل فعّالة لضمان توصيل الوحدات السكنية إلى مواقع النشر بسلاسة وفي الوقت المناسب.
- تدريب فرق التجميع ونشرها ميدانيًا لتركيب الوحدات بسرعة وكفاءة عالية.

المرحلة الثالثة (12-18 شهرًا): توسيع مشروعات الإسكان نحو خطةٍ حضرية مستدامة: تركز هذه المرحلة على الانتقال من الإسكان الطارئ إلى خطة تنمية حضرية أكثر استدامة وتكاملًا. وقد تتضمن هذه المرحلة ربط الوحدات السكنية الجاهزة بالبنية التحتية الدائمة (والمتمثلة في المياه، والصرف الصحي، وشبكات الكهرباء)، وإنشاء مرافق مجتمعية إضافية (مثل المدارس، والعيادات، والأسواق)، بالإضافة إلى وضعٍ حلول إسكان طويلة الأمد تدمج الوحدات الجاهزة كعنصر أساسي.

وتُجسد هذه الخطة التفصيلية التزامًا حقيقيًا بنهجٍ سريع ومستدام يتسم بتركيزه على المجتمع المحلي لمعالجة أزمة الإسكان في جنوب غزة، كما أنها تولي الأولوية للمشاركة المحلية الفعالة، وتطوير المهارات، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

مبادرة رفع الأنقاض وإعادة تدويرها

في ظل الدمار الواسع الذي شهدته غزة، تشكل الكميات الهائلة من الأنقاض والركام تحديًا بيئيًا ولوجستيًا كبيرًا. لذا، تركز هذه المبادرة على معالجة الأنقاض وإعادة استخدامها في جهود إعادة الإعمار، ما يقلل من الاعتماد على المواد المستوردة باهظة الثمن ويعزز الاستدامة ويوفر فرص العمل. وتهدف هذه المبادرة إلى:

- **الحد من المخاطر البيئية:** من خلال رفع الكميات الهائلة من الركام وإدارتها بشكلٍ آمن، ما يمنع التلوث البيئي (مثل الغبار، وتسرُّب الملوثات إلى التربة والمياه) ويحد من المخاطر على الصحة العامة.
- **خفض تكاليف إعادة الإعمار:** عن طريق استخدام المواد المعاد تدويرها كبديل للمواد الإنشائية المستوردة باهظة الثمن، ما يسهم بشكلٍ كبير في خفض التكاليف الإجمالية لعملية إعادة البناء.
- **تعزيز الاستدامة:** عبر تبني نهج الاقتصاد الدائري الذي يعتمد على إعادة استخدام مواد النفايات، وتقليل استخدام مدافن النفايات، وتقليل البصمة الكربونية المترتبة على عملية إعادة الإعمار.
- **خلق فرص اقتصادية:** من خلال توفير فرص عمل في مجال جمع الأنقاض ومعالجتها بالإضافة إلى إنتاج مواد البناء المعاد تدويرها.
- **دعم مبادرة الإسكان الجاهز وتسهيلها.**

منهجية إعادة التدوير

الجمع والفرز

الجمع المنهجي: يستلزم جمع الأنقاض اعتماد نهج منظم ودقيق لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة، وهذا ينطوي على:

- **تقييم الأضرار:** من خلال إجراء تقييم شامل للمباني المتضررة لتحديد أنواع وكميات المواد المتواجدة.
- **تحديد الأولويات:** تُعطَى الأولوية لإزالة الأنقاض من المواقع التي تشكّل فيها خطرًا جسيمًا على الصحة والسلامة العامة أو تعيق إيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ جهود إعادة الإعمار بفعالية.
- **نقاط التجميع المخصصة:** يتم إنشاء نقاط تجميع مخصصة لمختلف أنواع الأنقاض لتسهيل فرزها ومعالجتها بشكلٍ فعال.

فرز المواد الخطرة والتخلص منها: يُعد الفرز الدقيق للأنقاض المجمعة أمرًا ضروريًا لفصل المواد القابلة لإعادة التدوير عن النفايات الخطرة، وهذا يتضمن:

- **الفرز اليدوي والآلي:** من خلال استخدام مزيج من العمل اليدوي والمعدات الميكانيكية (مثل الحفارات، والغرابيل) لفصل مختلف أنواع المواد (والمتمثلة في الخرسانة، والطوب، والمعادن، والخشب، والبلاستيك).

- **تحديد المواد الخطرة والتخلص منها:** حيث يتولى العاملون المدربون تحديد المواد الخطرة والتخلص منها بأمان مثل الأسبستوس، والمواد الكيميائية، والذخائر غير المنفجرة، مع الالتزام بالمعايير الدولية للسلامة في عمليات التخلص منها.

معالجة المواد واستخدامها

التكسير والغربلة: ستتم معالجة الأنقاض المفرزة وغير الخطرة باستخدام الكسارات والغرابيل المتنقلة.

- **التكسير:** ستقوم الكسارات القوية بتفتيت الخرسانة، والطوب، والمواد الأخرى إلى قطعٍ أصغر يسهل التعامل معها.
- **الغربلة:** ستعمل الغرابيل ذات الأحجام المختلفة على فصل المواد المكسرة إلى ركامٍ بأحجام متنوعة ومناسبة لمختلف الاستخدامات في عملية البناء.

اختبارات الجودة: تُعد اختبارات الجودة الدقيقة للركام المعاد تدويره أمرًا بالغ الأهمية لضمان ملاءمته للاستخدام في البناء، وتشمل هذه الاختبارات:

- **الاختبارات المعملية:** من خلال إجراء اختبارات معملية لتقييم الخصائص الفيزيائية والكيميائية للركام المعاد تدويره بما في ذلك قوته ومتانته والملوثات المحتملة.
- **مراقبة الامتثال للمعايير:** لضمان امتثال المواد المعاد تدويرها لقوانين ومعايير البناء ذات الصلة لاستخدامها في الخرسانة، والأسفلت، واستخدامات البناء الأخرى.

إدماج الأنقاض في جهود إعادة الإعمار

سيتم استخدام الأنقاض المعالجة في مجموعةٍ متنوعة من مشروعات إعادة الإعمار كما يلي:

- **إعادة إعمار الطرق والبنية التحتية:** يمكن استخدام الركام المعاد تدويره كمواد أساس للطرق والأرصفة ومشروعات البنية التحتية الأخرى، ما يقلل من الحاجة إلى المواد الخام الجديدة.
- **مشروعات الإسكان ميسور التكلفة:** سيكون الركام المعاد تدويره مكونًا رئيسيًا في خليط الخرسانة لوحدات الإسكان الجاهزة، ما يسهم بشكلٍ كبير في خفض تكاليف المواد.
- **المرافق العامة:** يمكن إنشاء المدارس والمستشفيات والمرافق العامة الأخرى باستخدام الخرسانة التي تحتوي على الركام المعاد تدويره، ما يعزز ممارسات البناء المستدامة.

التوسع الصناعي والحضري

بناء الجزر الاصطناعية: في حين أن التركيز الأساسي لمبادرة إعادة تدوير الأنقاض ينصب على دعم مشروع الإسكان الجاهز وتلبية احتياجات إعادة الإعمار العاجلة، إلا أن هناك إمكانات مستقبلية لاستخدام الركام المعالج في إنشاء جزر اصطناعية قبالة سواحل غزة. وتُعد هذه الفكرة طموحة ومعقدة للغاية، حيث تتطلب دراسات جدوى شاملة، وتقييمات للأثر البيئي، فضلًا عن استثماراتٍ ضخمة. ونعرض هذه الفكرة في الخطة كتطبيقٍ محتمل في المستقبل، ولكنها لا تُعتبر جزءًا أساسيًا من خطة إعادة الإعمار العاجلة، وهي تشمل ما يلي:

- **استخدام الركام المعالج كمواد أساسات:** يمكن استخدام الركام المسحوق والمضغوط، الذي قد يُخلَط مع الخرسانة المسلحة، لتشكيل القاعدة التأسيسية للجزر الاصطناعية.

- **الاعتبارات الهندسية:** تتطلب العملية دراسات جيوتقنية وهيدرولوجية شاملة لضمان استقرار الجزر وقدرتها على تحمل تأثير الأمواج، والتآكل، والنشاط الزلزالي. كما ستتطلب هذه العملية تقنياتٍ هندسية متقدمة لإنشاء كتلة أرضية ثابتة ودائمة.
- **الاستخدامات المحتملة:** إذا كانت هذه الفكرة قابلة للتنفيذ، فمن الممكن أن توفر تلك الجزر مساحةً لإنشاء مناطق صناعية، أو مراكز تجارية، أو مناطق سكنية، أو منشآت ترفيهية، ما يساعد في تخفيف مشكلة محدودية الأراضي في غزة ويعزز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه الفكرة كبديلٍ للحل الدائم والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية.

الفوائد الاقتصادية والبيئية

تُمثِّل مبادرة رفع الأنقاض وإعادة تدويرها ركيزةً أساسية في خطة إعادة الإعمار الشاملة، إذ تحمل في طياتها فوائد اقتصادية وبيئية متداخلة. ولا تقتصر هذه الفوائد على نطاق المشروع المباشر، بل تمتد لتُسهم في تعزيز الاستدامة في غزة وتعزيز قدرتها على الصمود على المدى الطويل، وذلك من خلال:

تقليل النفايات والإصلاح البيئي: حيث تعالج المبادرة بشكلٍ مباشر التحدي البيئي الهائل الناتج عن مخلفات الحرب المتراكمة. ومن خلال إعادة استخدام ملايين الأطنان من الأنقاض بدلًا من إلقائها في مدافن النفايات (أو، في أسوأ الأحوال، طمرها بطرق عشوائية وغير خاضعة للرقابة)، تسهم المبادرة بشكلٍ ملموس في تقليص:

- **استهلاك المساحات في المدافن:** إذ تعاني غزة من محدودية الأراضي، وتُعد مدافن النفايات مصدرًا رئيسيًا للمخاطر البيئية والصحية. لذلك، يسهم إعادة تدوير الركام في توفير أراضٍ ثمينة يمكن استخدامها لأغراضٍ أخرى.
- **التلوث البيئي:** حيث يمكن أن تؤدي الأنقاض غير المدارة بشكلٍ جيد إلى تسرب الملوثات إلى التربة والمياه الجوفية، ما يشكل خطرًا على صحة الإنسان والنظم البيئية. لذا، تسهم معالجة الأنقاض وإعادة تدويرها بشكلٍ سليم في التخفيف من هذه المخاطر.
- **انبعاثات غازات الدفيئة:** لأن تقليل الحاجة إلى إنتاج مواد جديدة (خاصة الأسمنت الذي يستهلك الكثير من الطاقة) يؤدي إلى خفض البصمة الكربونية الإجمالية لعملية إعادة الإعمار.

خلق فرص العمل والتمكين الاقتصادي: تسهم المبادرة في توفير عدد كبير من الوظائف عبر مختلف مراحل العملية على النحو التالي:

- **جمع الأنقاض وفرزها:** تتطلب الأنشطة كثيفة العمالة قوى عاملة كبيرة، ما يوفر فرص عمل فورية للعمال غير المهرة وشبه المهرة.
- **المعالجة وإعادة التدوير:** يؤدي تشغيل الكسارات والغرابيل وصيانتها، بالإضافة إلى إجراء اختبارات مراقبة الجودة، إلى خلق وظائف للعمال المهرة وشبه المهرة.
- **التصنيع المسبق والبناء:** تسهم وفرة مواد البناء ميسورة التكلة في تحفيز قطاع البناء، ما يخلق فرص عمل للمهندسين، وعمال البناء، والمهن ذات الصلة.
- **الفوائد الاقتصادية غير المباشرة:** يولّد النشاط الاقتصادي المتزايد طلبًا على السلع والخدمات في قطاعاتٍ أخرى، ما يخلق تأثيرًا مضاعفًا.

إعادة الإعمار المستدام وتوفير التكاليف: يوفر استخدام الركام المعاد تدويره كمواد بناء أساسية مزايا اقتصادية ضخمة، حيث يسهم في تقليل التكاليف الإجمالية لإعادة الإعمار بشكلٍ ملحوظ كما يلي:

- **خفض تكاليف المواد:** عادة ما يكون الركام المعاد تدويره أرخص بكثير من المواد المستخرجة حديثًا، ما يسهم بشكلٍ كبير في خفض تكاليف البناء.
- **خفض تكاليف النقل:** يؤدي توفير المواد محليًا إلى عدم الحاجة لنقلها لمسافاتٍ طويلة، ما يقلل النفقات واستهلاك الوقود.
- **تقليل الاعتماد على الواردات:** يسهم المشروع في تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في غزة من خلال تقليل اعتمادها على المواد المستوردة التي تخضع لتقلبات الأسعار والقيود الحدودية.

الجدول الزمني المتوقع

تُعد مبادرة رفع الأنقاض وإعادة تدويرها مشروعًا متعدد المراحل، حيث تعتمد كل مرحلة على سابقتها وتتكيف وفقًا للاحتياجات والظروف المتغيرة.

المرحلة الأولى (6-12 أشهر): الإعداد الأولي والتنفيذ التجريبي (تتزامن مع المرحلة الأولى لمشروع الإسكان الجاهز): تركز هذه المرحلة على إنشاء البنية التحتية الأساسية وإظهار جدوى عملية إعادة التدوير من خلال:

- **جمع الأنقاض وفرزها:** حيث تبدأ عملية جمع الأنقاض بشكلٍ منهجي، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر احتياجًا والمواد التي يسهل تجميعها.
- **إنشاء المصانع:** من خلال إنشاء منشأة لمعالجة الأنقاض وإعادة تدويرها في رفح الفلسطينية وشراء وتركيب المعدات اللازمة (والمتمثلة في الكسارات، والغرابيل، ومعدات الاختبار).
- **إعداد دراسات الجدوى واختبار المواد:** إذ سيتم إجراء اختبارات شاملة للركام المعاد تدويره للتأكد من استيفائه لمعايير الجودة ومتطلباتها لاستخدامه في الوحدات السكنية الجاهزة وغيرها من الأعمال الإنشائية الأخرى.
- **المشروعات التجريبية:** حيث سيجري تنفيذ مشروعات تجريبية محدودة النطاق لإثبات فعالية استخدام المواد المعاد تدويرها في البناء وتحسين العمليات وتطويرها.

المرحلة الثانية (12-18 شهرًا): توسيع نطاق العمليات (تتزامن مع المرحلة الثانية لمشروع الإسكان الجاهز): تركز هذه المرحلة على زيادة حجم الركام المعالج بشكلٍ كبير ودمج المواد المعاد تدويرها في مشروعات البناء واسعة النطاق، ما يسهم في:

- **زيادة القدرة على المعالجة:** عبر زيادة قدرة مصنع إعادة التدوير لمعالجة كميات أكبر من الركام، وذلك من خلال إضافة المزيد من المعدات أو إنشاء خطوط معالجة متعددة.
- **توسيع استخدام المواد:** عن طريق دمج الركام المعاد تدويره في إنتاج الوحدات السكنية الجاهزة على نطاقٍ واسع، بالإضافة إلى توفير المواد لمشروعات البنية التحتية الأخرى مثل الطرق والأرصفة.
- **توظيف المزيد من القوى العاملة:** من خلال توظيف المزيد من الموظفين وتدريبهم لتلبية الطلب المتزايد على جمع الأنقاض، ومعالجتها، وتنفيذ أعمال البناء.

المرحلة الثالثة (18-60 شهرًا): التكامل في التنمية الحضرية طويلة الأجل (تتزامن مع أجزاءٍ من المرحلة الثانية والثالثة من مشروع الإسكان الجاهز): تركز هذه المرحلة على الانتقال من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى التنمية المستدامة طويلة الأجل عن طريق:

- **تعزيز إمدادات المواد الإنشائية:** عبر تحويل المشروع إلى مصدرٍ رئيسي لتوريد مواد البناء المعاد تدويرها، ما يدعم طيفًا واسعًا من مشاريع إعادة الإعمار في مختلف أنحاء غزة، ويتجاوز نطاق المبادرة الأولية للإسكان الجاهز نحو إرساء صناعة مستدامة للمواد الإنشائية.
- **زيادة إمكانية التصدير:** عن طريق استكشاف إمكانية تصدير فائض الركام المعاد تدويره إلى المناطق المجاورة، ما يؤدي إلى توليد الإيرادات ومواصلة تعزيز الاستدامة.
- **البحث والتطوير:** عبر الاستثمار في البحث والتطوير لاستكشاف استخدامات جديدة ومبتكرة للمواد المعاد تدويرها في البناء والصناعات الأخرى. وتتكامل هذه المرحلة لتكون متوافقة مع الجدول الزمني لمشروع لإسكان الجاهز.

إنشاء صندوق إعادة الإعمار في غزة بقيادة عربية

لتوفير دعم مالي فوري ومستدام مع ضمان إدارة فعّالة لجهود إعادة التأهيل ورفع الأنقاض، تقترح هذه المبادرة إنشاء **"صندوق إعادة الإعمار في غزة بقيادة عربية"**، وهو آلية مالية مشتركة بقيادة الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت.

الهيكل والحوكمة

صُمِّم هيكل الصندوق وحوكمته بما يضمن المساءلة والشفافية واتخاذ القرارات الفعّالة على النحو التالي:

القيادة العربية المشتركة: ستتولى إدارةَ الصندوق لجنةٌ مالية رفيعة المستوى تتألف من ممثلين عن الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت. وستكون هذه اللجنة مسؤولة عن:

- **الإشراف الاستراتيجي:** لتحديد الاتجاه الاستراتيجي العام للصندوق بما في ذلك أولويات الاستثمار ومعايير التمويل.
- **تخصيص الأموال:** للموافقة على تخصيص الأموال للمشروعات والمبادرات المحددة بناءً على تقييمٍ دقيق للاحتياجات وجدوى التنفيذ.
- **الرقابة والتقييم:** لضمان التنفيذ الفعّال للمشروعات، والإشراف الدقيق على سير العمل، والتأكد من توظيف الموارد المالية بكفاءةٍ وشفافية.
- **الشفافية وتقديم التقارير:** لضمان شفافية عمليات الصندوق وتقديم تقارير دورية للأطراف المعنية بما فيها الحكومات المشاركة والشركاء الدوليين والجمهور.

آلية النشر في حالات الطوارئ: نظرًا لخطورة الوضع الإنساني في قطاع غزة، سيتم تخصيص جزء كبير من أموال الصندوق لصرفها فورًا، حيث ستسمح آلية «الاستجابة السريعة» بتمويل المشروعات الحيوية بشكلٍ عاجل مثل توفير المأوى في حالات الطوارئ، ورفع الأنقاض، وإصلاح البنية التحتية الأساسية، ما يمنع التأخير الذي قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة.

الاستدامة والرقابة: تُعتبر الاستدامة والمساءلة على المدى الطويل من الأولويات الأساسية، لذلك يتضمن الصندوق مجموعة من الآليات الرئيسية على النحو التالي:

- **التدقيق المستقل:** سيتم إجراء تدقيق مالي منتظم للمعاملات المالية للصندوق من قِبَل شركات تدقيق مُعترَف بها دوليًا لضمان الشفافية ومنع الفساد.
- **التعاون الدولي:** سيتعاون الصندوق مع هيئات الرقابة الدولية (مثل البنك الدولي، والأمم المتحدة) للاستفادة من خبراتها في تنفيذ المشروعات ومراقبتها وتقييمها، ما يؤدي إلى تعزيز مصداقية الصندوق وضمان التزامه بأفضل الممارسات الدولية.
- **الشراكات المحلية:** سيتعاون الصندوق بشكلٍ وثيق مع هياكل الحكم المحلي في غزة، بما فيها الوزارات والبلديات المعنية، لضمان تلبية المشروعات للاحتياجات والأولويات المحلية، حيث ستعمل هذه الشراكة على تعزيز الملكية المحلية واستدامة جهود إعادة الإعمار على المدى الطويل، مع مراعاة أن تكون الشراكة المحلية منفصلة عن أي حزب سياسي.

المساهمات والمخصصات المالية

رأس المال الأوَّلي: يهدف الصندوق إلى جمع رأس مال أولي قدره 2 مليار دولار في المرحلة الأولى. ويعكس هذا الهدف الطموح مدى حاجة الدول العربية والتزامها بالمشاركة الفعالة لدعم جهود تعافي غزة. وسيتم تخصيص هذا التمويل بشكلٍ رئيسي نحو:

- **الإسكان والبنية التحتية (بواقع 1.2 مليار دولار):** حيث ستُخصص الغالبية العظمى من رأس المال الأوَّلي لمبادرة الإسكان الجاهز وإصلاح / إعادة بناء البنية التحتية الأساسية (والمتمثلة في المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق).
- **رفع الأنقاض وإعادة تدويرها (بواقع 800 مليون دولار):** إذ سيُخصص جزء كبير من التمويل للمبادرة الشاملة لرفع الأنقاض وإعادة تدويرها تقديرًا لأهميتها في تحقيق التعافي العاجل والاستدامة على المدى الطويل.

تشجيع مشاركة القطاع الخاص: سيتم تحفيز الشركات العربية والدولية للمشاركة الفعّالة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الفوائد الاستراتيجية للصندوق

يضمن "صندوق إعادة الإعمار في غزة " مجموعةً من الفوائد الاستراتيجية التي تتجاوز الجوانب المالية المباشرة على النحو التالي:

- **القيادة والتضامن الإقليمي:** يعكس الصندوق التزامًا قويًا من الدول العربية الرئيسية بدعم الشعب الفلسطيني ولعب دورٍ قيادي في معالجة التحديات الإنسانية والتنموية في غزة، وهذا من شأنه أن يعزز مكانة القيادة العربية في القضايا الإقليمية ويسهم في تعزيز وحدة العرب في مواجهة الأزمات.
- **الاستجابة السريعة والفعالة:** يعمل الهيكل المخصص للصندوق وآلية النشر في حالات الطوارئ على تمكين الاستجابة السريعة والمنسقة للأزمات، ما يمنع التأخير والعوائق البيروقراطية التي
- **الاستثمار طويل الأمد والتنمية المستدامة:** لا يقتصر دور الصندوق على تقديم الإغاثة الفورية فقط، بل هو مصمم لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل في غزة. كما يهدف

الصندوق إلى كسر حلقة الاعتماد على المعونات وبناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وخلق فرص العمل، وتنمية القطاع الخاص.

• **الإنعاش الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص:** يعمل الصندوق على تشجيع مشاركة القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ما يعزز الاستفادة من خبرات القطاع الخاص ورؤوس أمواله. كما يشجع الابتكار ويعزز الكفاءة في عملية إعادة الإعمار، بالإضافة إلى خلق فرص عمل في عدة قطاعات مثل البناء، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا، ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

العملية الشاملة لإعادة إعمار قطاع غزة

تتطلب عملية إعادة إعمار غزة نهجًا شاملًا ومتكاملًا لا يقتصر فقط على إعادة بناء البنية التحتية، بل يضمن أيضًا الاستقرار والأمن والحوكمة الفعّالة على المدى الطويل. وقد صُمم نموذج إعادة الإعمار المتكامل والمتعدد الجوانب لتوفير إطار استراتيجي يشمل الضمانات الأمنية، والحوكمة الشفافة، والتنمية المستدامة.

ويتمحور نموذج إعادة الإعمار المتكامل والمتعدد الجوانب حول ثلاث ركائز أساسية:

1. **الأمن والاستقرار:** من خلال خلق بيئة آمنة لمنع الصراعات المستقبلية وحماية جهود إعادة الإعمار.
2. **الحوكمة والرقابة التشاركية:** عبر إنشاء هياكل حوكمة مسؤولة تعزز الشفافية والمشاركة المدنية.
3. **التنمية الشاملة للبنية التحتية:** عن طريق إعادة بناء البنية التحتية الأساسية مع ضمان استدامتها اقتصاديًا.

ومن خلال معالجة هذه الأبعاد المتشابكة، يسعى هذا الإطار إلى كسر حلقة الدمار وإعادة الإعمار، ليضع الأساس لبناء مستقبل جديد قائم على السلام والازدهار المستدام في غزة.

تعزيز الأمن والاستقرار

يتمثل الهدف الأسمى لهذه الركيزة الأمنية في خلق بيئة مستقرة وآمنة ومنزوعة السلاح في غزة، بما يضمن دعم جهود إعادة الإعمار الفورية وبناء السلام على المدى الطويل. ويعكس هذا الهدف الاعتقاد الراسخ بأن التنمية المستدامة والتعافي لا يمكن أن يتحقق بدون توفير بيئة أمنية مستقرة. وقد صُممت هذه الركيزة لتحقيق هذا الهدف من خلال نهج متعدد الطبقات يوازن بين المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، ويمنع تصعيد العنف في المستقبل، مع احترام السيادة الفلسطينية. وتُركز الاستراتيجية ذات الصلة على آليات التعاون الأمني، والرقابة الدولية، والتحول التدريجي إلى إدارةٍ أمنية بقيادة فلسطينية لضمان الاستقرار المستدام.

التدابير الأمنية

تتضمن هذه الركيزة مجموعةً شاملة من التدابير الأمنية التي صُمم كل منها لمواجهة مخاطر محددة والمساهمة في تحقيق الهدف العام على النحول التالي:

رقابة ومراجعة الأطراف الثالثة

نشر مراقبين دوليين محايدين: يُعد وجود حضور دولي محايد أمرًا بالغ الأهمية لبناء الثقة وضمان الامتثال للبروتوكولات الأمنية. وهذا يتطلب نشر مراقبين من منظمات معترف بها دوليًا (مثل الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، أو قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات تُشكَّل خصيصًا لهذا الغرض) أو دول محايدة تتمتع بسجلٍ حافل في مجال حفظ السلام وحل النزاعات.

مراقبة نقاط التفتيش ومواقع البناء: سيتمركز المراقبون في نقاط التفتيش الرئيسية ومواقع البناء لمراقبة حركة الأفراد والمواد، ومنع استغلال المواد مزدوجة الاستخدام لأغراضٍ عسكرية، حيث توفر هذه المراقبة المستمرة رادعًا واضحًا ونظام إنذار مبكر لأي انتهاكات محتملة.

آليات الإبلاغ الفوري: يُعد إنشاء آليات قوية للإبلاغ الفوري أمرًا ضروريًا للاستجابة السريعة للحوادث الأمنية. لذا، سيتم تجهيز المراقبين بأدوات تواصل وبروتوكولات اتصالات للإبلاغ عن أي انتهاكاتٍ لبروتوكولات الأمن أو الأنشطة المشبوهة أو التهديدات المحتملة لعملية إعادة الإعمار. وسيتم مشاركة هذه المعلومات مع الأطراف المعنية، بما في ذلك مراكز التنسيق المشتركة بين إسرائيل وفلسطين.

بروتوكولات المواد المقيدة

فرض ضوابط صارمة على المواد مزدوجة الاستخدام: في ظل التاريخ الطويل من الصراع الذي شهدته غزة، تبرز الحاجة الملحّة إلى فرض ضوابط صارمة على المواد مزدوجة الاستخدام (وهي تلك التي يمكن تسخيرها لأغراضٍ مدنية وعسكرية على حدٍّ سواء كالإسمنت، والفولاذ، والأنابيب). وهذا يتطلب تنفيذ إطار تنظيمي شامل ينظم جميع مراحل التعامل مع هذه المواد، بدءًا من استيرادها وصولًا إلى تخزينها ونقلها واستخدامها، لضمان عدم استغلالها في أغراض تهدد استقرار المنطقة، وسيتم تنفيذ نظام تتبع متعدد الطبقات كما يلي:

التتبع عبر نظام تحديد المواقع العالمي: سيتم تجهيز المركبات التي تنقل المواد مزدوجة الاستخدام بأجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالمي، ما يسمح بمراقبة تحركاتها في الوقت الفعلي.

- **التوسيم الإلكتروني:** قد يتم تزويد الشحنات أو الدفعات الفردية من المواد بعلامات تعريف إلكترونية (مثل علامات نظام تحديد الترددات الراديوية) لتتبع تقدمها عبر سلسلة التوريد.
- **عمليات التفتيش الدورية:** ستجري عمليات تفتيش منتظمة وغير معلنة لمواقع البناء ومنشآت التخزين للتحقق من استخدام المواد للأغراض المقصودة منها.
- **قوائم الشحن المعتمدة مسبقًا ومراقبة التسليم المباشر:** تتطلب جميع شحنات المواد مزدوجة الاستخدام استصدار الموافقة المسبقة، مع تقديم قوائم تفصيلية تشمل المواد المشحونة وكمياتها والوجهات المقصودة. كما سيتم تسليم الشحنات مباشرةً من نقطة الدخول إلى مواقع البناء المحددة، تحت إشراف فرق الرقابة، ما يقلل من مخاطر تحويل مسارها بشكلٍ غير مشروع.

ممرات إعادة الإعمار منزوعة السلاح

تحديد المناطق الآمنة: سيتم تحديد طرق ومناطق معينة ضرورية لحركة موظفي البناء والمواد والمعدات لتكون «ممرات إعادة إعمار منزوعة السلاح». وسيتم وضع علامات على هذه الممرات وإبلاغ جميع الأطراف المعنية بها.

تسيير دوريات من قبل القوات المفوضة دوليًا: لضمان أمن وحيادية هذه الممرات، ستتولى قوات مفوضة دوليًا تسيير دورياتٍ في هذه المناطق، على أن تتولى هذه القوات مسؤولية منع أي نشاط عسكري داخل الممرات وضمان تأمين حركة مرور المركبات المتعلقة بإعادة الإعمار دون أي

إقامة مناطق عازلة: ستُقام مناطق عازلة حول مواقع إعادة الإعمار الرئيسية، بهدف توفير طبقة أمان إضافية، ومنع أي تعدٍ أو تدخل قد يؤثر على سير الأنشطة الإنشائية.

مراكز التنسيق المشتركة بين إسرائيل وفلسطين

تشكيل مكاتب التنسيق الأمني الثنائي: يعد إنشاء قنوات اتصال مباشرة ومستمرة بين السلطات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية أمرًا بالغ الأهمية لمنع سوء الفهم، ومعالجة القضايا الأمنية، وتنسيق الاستجابات للتهديدات المحتملة. وستكون مراكز التنسيق المشتركة، التي تضم ممثلين من كلا الجانبين، بمثابة المحاور الرئيسية لهذا التعاون.

تبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الفعلي: ستعمل المراكز على تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الفعلي المتعلقة بالتهديدات الأمنية المحتملة، مثل الهجمات المخطط لها، أو محاولات التسلل، أو تهريب الأسلحة أو المواد مزدوجة الاستخدام. وبالتالي، سيتيح هذا التبادل المشترك للمعلومات الاستخباراتية اتخاذَ تدابير استباقية لصد أي خروقات أمنية.

آليات حل النزاعات المشتركة: ستعمل المراكز أيضًا كمنتدياتٍ لحل النزاعات وتهدئة بؤر التوتر المحتملة، وهذا يشمل وضع بروتوكولات واضحة لحل الخلافات، والتوسط في النزاعات، ومنع تصاعد الحوادث الصغيرة إلى مواجهاتٍ أكبر.

فرق الأمن في المواقع

قوى الأمن المدربة محليًا: لضمان الأمن في جميع مواقع إعادة الإعمار، سيتم الاستعانة بأفراد أمن مدربين محليًا، حيث ستتولى هذه الفرق مسؤولية حماية مواد البناء والمعدات والعمال، بالإضافة إلى الحفاظ على النظام داخل مناطق المشروع.

لجان الرقابة المدنية: لضمان المساءلة ومنع أي تجاوزات، ستخضع فرق الأمن المتمركزة في المواقع للرقابة المدنية. وسيقوم ممثلو المجتمع المحلي، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية، بتشكيل لجان إشرافية لمراقبة سلوك أفراد الأمن وضمان التزامهم بمعايير حقوق الإنسان.

نقل مسؤوليات الأمن تدريجيًا إلى الإدارة الأمنية التابعة للقيادة الفلسطينية: مع استقرار الوضع الأمني وإثبات قوات الأمن الفلسطينية لقدرتها ومهنيتها، سيتم نقل مسؤوليات الأمن تدريجيًا ومرحليًا من المراقبين الدوليين وفرق الأمن المتمركزة في مختلف المواقع إلى السلطات الفلسطينية، على أن يتم إدارة عملية نقل مسؤوليات الأمن بعنايةٍ فائقة استنادًا إلى معايير ومؤشرات واضحة تم تحديدها مسبقًا.

استراتيجية التنفيذ

سيتم تنفيذ ركيزة الأمن والاستقرار على عدة مراحل كما يلي لتمكين بناء الثقة والقدرات بشكلٍ تدريجي:

المرحلة الأولى (0-6 أشهر): وضع حجر الأساس: تركز هذه المرحلة على نشر المراقبين الدوليين، وإنشاء مراكز التنسيق المشتركة، وتنفيذ بروتوكولات المواد المقيدة، وبدء تدريب أفراد الأمن المحليين.

المرحلة الثانية (6-12 شهرًا): توسيع التدابير الأمنية: تتضمن هذه المرحلة تفعيل ممرات إعادة

الإعمار منزوعة السلاح بالكامل، ونشر فرق الأمن المدربة في المواقع، والبدء في تقليص الاعتماد على القوات الخارجية في المناطق التي أثبتت فيها قوات الأمن الفلسطينية قدرتها وكفاءتها.

المرحلة الثالثة (12-18 شهرًا): نقل مسؤوليات الأمن إلى القيادة الفلسطينية: تركز هذه المرحلة على النقل التدريجي والمُدار بعناية للرقابة الأمنية إلى السلطات الفلسطينية بموجب اتفاقيات تخضع للإشراف الدولي، مع مراقبتها باستمرارٍ لضمان استقرار الأوضاع على المدى الطويل.

من خلال دمج هذه التدابير الأمنية الشاملة، يرسخ نموذج إعادة الإعمار المتكامل والمتعدد الجوانب أسس تنفيذ مشروعات إعادة إعمار غزة ضمن بيئةٍ آمنة ومستقرة، ما يقلل من مخاطر الاضطرابات أو تجدد الصراع أو تحويل الموارد بشكل غير مصرح به. ويسهم هذا النهج المرحلي، الذي يرتكز على التعاون الوثيق والرقابة الدولية، في تمكين القيادة الفلسطينية تدريجيًا من تولي مسؤوليات الأمن، بما يعزز الاستقرار المستدام، ويهيئ المسار نحو تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في إحلال سلام دائم وشامل.

هدف الحوكمة والرقابة التشاركية

يتمثل الهدف الشامل لهذه الركيزة في إنشاء نظام حكم شفاف وخاضع للمساءلة وقائم على المشاركة في غزة، وهو الأساس الذي لا غنى عنه لنجاح جهود إعادة الإعمار واستدامتها على المدى الطويل. ويستند هذا الهدف إلى فكرة أن الحوكمة الفعّالة ليست مجرد مسألة فنية، بل هي ركيزة أساسية لبناء الثقة، وضمان التوزيع العادل للموارد، ومنع الفساد، وتعزيز الشعور بالملكية لدى السكان الفلسطينيين. ويهدف إطار الحوكمة إلى تقوية المؤسسات الفلسطينية، وتمكين المجتمع المدني، وتعزيز الشمولية، بما يسهم في النهاية في ضمان استقرار غزة وصمودها.

مبادرات الحوكمة الرئيسية

تتضمن هذه الركيزة مجموعةً من المبادرات المترابطة التي يهدف كل منها إلى معالجة جوانب محددة من الحوكمة كما يلي:

تعزيز المؤسسات الفلسطينية المحلية

بناء القدرات: يتمثل أحد العناصر الأساسية لهذه المبادرة في تعزيز القدرات الإدارية لهيئات الحكم الفلسطينية على المستويين الوطني والمحلي، وهذا يتطلب توفير:

- **الدعم الفني:** من خلال تقديم إرشاد الخبراء ودعمهم في العديد من المجالات مثل الإدارة العامة، والإدارة المالية، وإعداد الموازنات، والمشتريات، وإدارة المشروعات، وتقديم الخدمات.
- **الدعم المالي:** عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية لمؤسسات الحكم وتمويل برامج بناء القدرات.
- **البرامج التدريبية:** عبر وضع وتنفيذ برامج تدريب شاملة لموظفي الخدمة المدنية الفلسطينيين، مع التركيز على تنمية المهارات، والسلوكيات الأخلاقية، واتباع أفضل الممارسات في الإدارة العامة.

تدابير مكافحة الفساد: يُعد تنفيذ تدابير قوية لمكافحة الفساد أمرًا بالغ الأهمية لبناء الثقة العامة وضمان استخدام أموال إعادة الإعمار بشكل فعّال، وهذا يشمل:

- **التدقيق المستقل:** من خلال إجراء عمليات تدقيق منتظمة ومستقلة للأموال الحكومية ومشروعات إعادة الإعمار من قبل شركات تدقيق معترف بها دوليًا.
- **حماية المبلغين عن الفساد:** عن طريق توفير حماية قانونية قوية للأفراد الذين يبلغون عن الفساد أو سوء الإدارة المالية لضمان قدرتهم على القيام بذلك دون الخوف من الانتقام منهم لاحقا.
- **اتباع معايير الشفافية المالية:** عبر تطبيق معايير صارمة للشفافية المالية تتضمن الإفصاح العلني عن الموازنات، والنفقات، وعقود المشتريات.

تحسين الخدمات العامة: يُعد توسيع تقديم الخدمات العامة الأساسية وتحسينها أولويةً رئيسية، وهذا يشمل:

- **الرعاية الصحية:** عبر ضخ استثمارات جادة في تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي، وتزويده بأحدث المعدات والتقنيات الطبية، إلى جانب تأهيل الكوادر الطبية وتدريبها وفق أعلى المعايير، بما يضمن تحسين جودة الخدمات الصحية، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع بكفاءة واستدامة.
- **التعليم:** حيث سيتم تعزيز النظام التعليمي عبر إعادة بناء المدارس المدمرة، وتدريب المعلمين، وتوفير الموارد التعليمية التي تضمن بيئة تعليمية مثمرة تنشئ جيلًا قادرًا على مواكبة التحديات.
- **برامج الرعاية الاجتماعية:** حيث سيجري توسيع شبكات الضمان الاجتماعي لتوفير الدعم للفئات الضعيفة، بما فيها الفقراء، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.

المشاركة المجتمعية وتعزيز دور المجتمع المدني

المجالس المحلية: يُعد تمكين المجتمعات المحلية من خلال المجالس المحلية المنتخبة ديمقراطيًا أمرًا ضروريًا لضمان استجابة جهود إعادة الإعمار للاحتياجات والأولويات المحلية. وستعمل هذه المجالس على:

- **الإشراف على مشروعات إعادة الإعمار:** عبر أداء دورٍ رئيسي في مراقبة تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار في مجتمعاتهم، وضمان تلبيتها للاحتياجات المحلية وتنفيذها بفعالية.
- **تقديم الملاحظات إلى السلطات العليا:** من خلال العمل كقناة لإيصال اهتمامات المجتمع وملاحظاته إلى المستويات العليا من الحكومة.
- **ترسيخ مبدأ المساءلة:** من خلال ضمان خضوع المسؤولين المحليين للمحاسبة بشأن إدارة الموارد بفعالية، والوفاء بالتزاماتهم في تقديم الخدمات وفقًا لأولويات واحتياجات المجتمع، بما يعزز الشفافية والثقة بين المؤسسات والمواطنين.

المشاورات العامة: تُعد المشاورات العامة المنتظمة والهادفة ركيزةً أساسية لضمان سماع أصوات المواطنين وإشراكهم في عملية صنع القرار، وهذا يشمل:

- **عقد اللقاءات العامة المفتوحة:** من خلال عقد لقاءات دورية لإطلاع الجمهور على خطط إعادة الإعمار والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم.
- **تبني آليات آراء المواطنين:** عبر إنشاء قنوات تواصل تتيح للمواطنين تقديم آرائهم والتعبير عن مخاوفهم، وذلك من خلال المنصات الإلكترونية، والخطوط الساخنة، وصناديق الاقتراحات.

تمكين النساء والشباب: يُعد تعزيز مشاركة النساء والشباب في هياكل الحكم وعمليات صنع القرار ركيزةً أساسية لبناء مجتمع أكثر شمولًا وتمثيلًا، وهذا يشمل:

- **عقد برامج التدريب على القيادة:** حيث سيتم توفير برامج التدريب على القيادة والإرشاد للنساء والشباب لتطوير مهاراتهم وتعزيز ثقتهم.
- **تخصيص حصص أو مقاعد مخصصة:** من خلال النظر في تخصيص حصص أو تحديد مقاعد مخصصة للنساء والشباب داخل المجالس المحلية وهيئات الحكم الأخرى.

الشفافية وآليات مكافحة الفساد

تتبع التمويل العام رقميًا: يُعد إطلاق منصة رقمية مفتوحة المصدر لتتبع جميع المعاملات المالية المتعلقة بالمساعدات وإعادة الإعمار أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الشفافية، حيث ستعمل هذه المنصة على:

- **توفير المعلومات في الوقت الفعلي:** عن طريق إتاحة البيانات المتعلقة بالموازنات والنفقات وعقود المشتريات للجمهور في الوقت الفعلي.
- **تمكين الرقابة العامة:** للسماح للمواطنين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني بمراقبة تدفق الأموال وكشف أي مخالفات محتملة.
- **تعزيز المساءلة:** لردع الفساد من خلال جعل اختلاس الأموال دون اكتشافه أكثر صعوبة بسبب زيادة الشفافية والرقابة.

لجان الرقابة الدولية: سيتم إنشاء هيئات رقابية مستقلة تضم خبراء محليين ودوليين لتوفير مستوى إضافي من الإشراف، على أن تتولى تلك اللجان:

- **مراقبة الامتثال:** لضمان التزام مشروعات إعادة الإعمار بمعايير الحوكمة الراسخة بما في ذلك الشفافية والمساءلة وتدابير مكافحة الفساد.
- **إجراء التحقيقات:** من خلال التحقيق في ادعاءات الفساد أو سوء الإدارة.
- **تقديم التوصيات:** عن طريق تقديم توصيات لتحسين ممارسات الحوكمة.

قوانين حماية المبلغين عن الفساد: يُعد تعزيز الأطر القانونية لحماية المبلغين عن الفساد أمرًا ضروريًا لتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد دون الخوف من الانتقام. لذا، ينبغي أن تضمن هذه القوانين:

- **عدم الكشف عن الهوية:** لحماية هوية المبلغين عن الفساد.
- **توفير الحماية القانونية:** عن طريق تقديم ضمانات قانونية تحول دون الفصل أو المضايقة.
- **إنشاء آليات فعالة للإبلاغ:** من خلال توفير قنوات واضحة وسهلة للإبلاغ عن الفساد.

تكامل الأمن والحوكمة

سيادة القانون والإصلاحات القضائية: يُعد إنشاء سلطة قضائية مستقلة ونزيهة حجر الأساس لضمان الحكم الرشيد، وهذا يشمل:

- **استقلال القضاء:** لضمان أن يكون القضاة بمنأى عن أي تدخلٍ سياسي، بحيث يستندون في قراراتهم إلى القانون فقط.
- **التوجيه القانوني الدولي:** من خلال طلب المساعدة الفنية والتوجيه من خبراء قانونيين دوليين لتعزيز قدرة السلطة القضائية.

- **إقرار إجراءات عادلة وشفافة:** لضمان أن تكون العمليات القانونية عادلة وشفافة ومتاحة لجميع المواطنين دون تمييز.

الرقابة المدنية على قوات الأمن: يعد ضمان إجراء العمليات الأمنية وفقًا لمعايير حقوق الإنسان وخضوعها للمساءلة أمام القيادة المدنية أمرًا بالغ الأهمية، وهذا يشمل:

- **الشفافية:** من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالعمليات الأمنية للعامة، قدر الإمكان، دون الإضرار بالاعتبارات الأمنية.
- **آليات المساءلة:** عن طريق إنشاء آليات للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن ومعالجتها.
- **التدريب:** عبر توفير برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان لأفراد الأمن.

نقل مسؤوليات الحكم تدريجيًا إلى السلطات المحلية: مع تنامي قدرات المؤسسات الفلسطينية وترسيخ قدرتها على الحكم بكفاءة وشفافية، سيتم البدء في نقل مسؤوليات الحكم تدريجيًا من الهيئات الدولية إلى السلطات المحلية. وستُدار هذه العملية بعنايةٍ وفقًا لمعايير ومعالم واضحة ومحددة مسبقًا.

استراتيجية التنفيذ

ستُنفَّذ ركيزة الحوكمة والرقابة التشاركية على عدة مراحل كما يلي للسماح ببناء القدرات تدريجيًا وترسيخ الثقة:

المرحلة الأولى (0-6 أشهر): وضع حجر الأساس: تركز هذه المرحلة على إنشاء الهياكل الأساسية للحكم، بما في ذلك المجالس المحلية، وآليات مكافحة الفساد، ونظام التتبع الرقمي للأموال العامة.

المرحلة الثانية (6-12 شهرًا): بناء القدرات وتوسيع المشاركة: تركز هذه المرحلة على تعزيز قدرة المؤسسات الفلسطينية، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتنفيذ الإصلاحات القضائية.

المرحلة الثالثة (12-18 شهرًا): نقل مسؤوليات الرقابة إلى القيادة الفلسطينية: تركز هذه المرحلة على نقل مسؤوليات الرقابة إلى المؤسسات الفلسطينية تدريجيًا، مع استمرار توفير الدعم الاستشاري لها والرقابة الدولية عليها.

يُرسي هذا الإطار الشامل للحكم دعائم إعادة إعمار غزة، بحيث لا تقتصر على إعادة تشييد البنية التحتية فحسب، بل تمتد إلى إرساء أسس مجتمعية أكثر عدالة ومساءلة ومشاركة. فمن خلال تعزيز المؤسسات الفلسطينية، وتمكين المجتمع المدني، وترسيخ مبادئ الشفافية، تسهم هذه الركيزة في ترسيخ الاستقرار السياسي المستدام وتعزيز قدرة غزة على الصمود على المدى البعيد.

توسيع أعمال تطوير البنية التحتية

تتطلب إعادة إعمار غزة رؤية شاملة ومرنة للبنية التحتية لا تقتصر على استعادة الخدمات الأساسية فحسب، بل تمتد إلى إرساء دعائم النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الحضرية. ويركّز هذا القسم على إعادة بناء المرافق الحيوية، ودمج التقنيات الذكية والمستدامة، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه التحديات المستقبلية.

مشروعات البنية التحتية الرئيسية

استعادة المرافق الأساسية

حلول الطاقة والكهرباء: عانت غزة طويلًا من أزمات الكهرباء المزمنة التي أعاقت مسيرة التنمية الاقتصادية وأثّرت على الحياة اليومية لسكانها. لذا، تتيح جهود إعادة الإعمار فرصةً لبناء نظام طاقة أكثر استدامة ومرونة من خلال:

- **إنشاء مزارع الطاقة الشمسية والشبكات الصغيرة اللامركزية:** يُعَدّ تنويع مصادر الطاقة خطوةً محورية نحو تحقيق الاستقلالية والاستدامة؛ فمن خلال استغلال أشعة الشمس الوفيرة التي تفيض بها سماء غزة، يمكن لمزارع الطاقة الشمسية واسعة النطاق أن تُوفر جزءًا كبيرًا من احتياجات الكهرباء في القطاع. وفي الوقت ذاته، يسهم تطوير شبكات صغيرة لامركزية تعمل بالطاقة الشمسية وغيرها من المصادر المتجددة الأخرى (مثل طاقة الرياح) في تعزيز أمن الطاقة وزيادة قدرة القطاع على الصمود، ما يضمن عدم تأثر الشبكة بأكملها عند حدوث اضطرابات محلية.
- **تحديث محطات الطاقة وشبكات التوزيع الحالية:** على الرغم من أن التحوّل إلى الطاقة المتجددة يعدّ أولوية قصوى، فإن تحديث المحطات القائمة (عند التحقق من جدواها اقتصاديًا وفنيًا) وتطوير شبكة التوزيع يشكّلان خطوةً أساسية لتعزيز الكفاءة وتقليل الفاقد. وهذا يشمل استبدال المعدات القديمة، وإصلاح البنية التحتية المتضررة، وتنفيذ تقنيات الشبكة الذكية.

أنظمة المياه والصرف الصحي: يعدّ الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم من حقوق الإنسان الأساسية، وهو حجر الزاوية في الحفاظ على الصحة العامة. ومن هذا المنطلق، يولي مخطط إعادة الإعمار أولوية خاصة لـ:

- **إنشاء محطات تحلية المياه:** حيث تعاني غزة من شحّ حاد في المياه، وتُعدّ تحلية المياه من الحلول الضرورية لهذه المشكلة الضخمة. لذا، سيسهم إنشاء محطات تحلية جديدة، وربما توسيع المحطات القائمة، في زيادة إمدادات المياه الصالحة للشرب بشكلٍ كبير. كما ينبغي أن تعتمد هذه المحطات على تقنيات مبتكرة وموفرة للطاقة، بهدف تقليل التأثير البيئي وتعزيز استدامتها على المدى الطويل.
- **تنفيذ أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها:** تُعد معالجة مياه الصرف الصحي أمرًا حيويًا لحماية الصحة العامة والبيئة. لذا، ستُبنى محطات حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي وفق معاييرٍ عالية، ما يسمح بإعادة استخدامها في الزراعة والصناعة، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على موارد المياه العذبة الثمينة.

المنشآت الصحية والتعليمية: يُمثل قطاعا الصحة والتعليم الركيزة الأساسية لازدهار المجتمع، إذ يشكلان حجر الزاوية لأي تقدم اجتماعي واقتصادي. وانطلاقًا من ذلك، يتضمن مخطط إعادة الإعمار:

- **إعادة بناء وتحديث المستشفيات والعيادات وسلاسل الإمداد الطبي:** وذلك من خلال ترميم المنشآت الصحية المتضررة وتحديثها، وتزويدها بأحدث التقنيات الطبية، إلى جانب تعزيز الكوادر الطبية المدربة. كما ينبغي أيضًا تعزيز سلاسل الإمداد الطبي لضمان توافر الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية بشكلٍ مستمر ودون انقطاع.
- **تعزيز الوصول إلى المدارس ومراكز التدريب المهني:** يأتي ترميم المدارس المتضررة وبناء مدارس جديدة في طليعة الأولويات، كما سيتم توسيع فرص التدريب في مراكز التدريب المهني لتمكين المواطنين من اكتساب المهارات اللازمة لدعم تنشيط الاقتصاد، مع التركيز على القطاعات مرتفعة النمو (مثل البناء، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة).

البنية التحتية الذكية والمستدامة

مبادرات البناء الأخضر: تُعدّ الاستدامة حجر الزاوية في جميع جهود إعادة الإعمار، وهذا يشمل:

- **تطبيق تقنيات البناء الصديقة للبيئة:** من خلال تعزيز استخدام مواد البناء المستدامة (مثل الركام المعاد تدويره، والمواد المحلية المصدر)، والتصميمات الموفرة للطاقة (مثل التدفئة، والتبريد بالطاقة الشمسية السلبية، والتهوية الطبيعية)، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير الحفاظ على المياه ومنع الهادر.
- **استخدام المواد المعاد تدويرها:** عن طريق تعظيم الاستفادة من المواد المعاد تدويرها الناتجة عن مبادرة إعادة تدوير الأنقاض في جميع مشروعات البناء، ما يقلل من الأثر البيئي ويعزز الاقتصاد الدائري.

تنفيذ الشبكة الذكية: يُعدّ دمج التقنيات الذكية في البنية التحتية أمرًا ضروريًا لتحسين استغلال الموارد ورفع الكفاءة من خلال:

- **نشر أنظمة إدارة الطاقة المدعومة بالذكاء الاصطناعي:** إذ يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين استهلاك الطاقة، والتنبؤ بكميات الطلب، وإدارة تكامل مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة، ما يسهم في إنشاء نظام طاقة أكثر كفاءة واستجابة.
- **إنشاء شبكات توزيع المياه الذكية:** حيث يمكن استخدام عدادات المياه الذكية وأجهزة الاستشعار للكشف عن تسربات المياه، ومراقبة استهلاكها، وإدارة توزيعها بشكلٍ أكثر فاعلية، ما يسهم في تقليل الفاقد ويضمن توزيع المياه بشكل عادل ومنصف.

وسائل النقل والتنمية الحضرية

المواصلات العامة وشبكات الطرق: يُعتبر توفير وسائل النقل الجيدة من العوامل الأساسية لإنعاش الاقتصاد وتعزيز الروابط بين المجتمعات. لذا، تتضمن الخطة:

- **إعادة إنشاء المحاور والطرق السريعة والجسور الحيوية:** من خلال إصلاح وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة لوسائل النقل، بهدف تحسين حركة التنقل داخل غزة وربطها بالمناطق المجاورة.
- **إدخال أنظمة النقل العام المستدام:** عن طريق ضخ استثمارات في خيارات النقل العام المستدام مثل الحافلات الكهربائية، وأنظمة السكك الحديدية الخفيفة (حيثما أمكن)، مع تخصيص مساراتٍ للدراجات الهوائية، ما يسهم في تقليل الازدحام المروري، ويحسن جودة الهواء، ويعزز أسلوب حياة صحي.

التخطيط الحضري والإسكان: تُعدّ عملية إعادة الإعمار فرصةً جيدة للتصدي لتحديات التخطيط الحضري طويلة الأمد وإنشاء مجتمعات أكثر ملاءمة للعيش ومستدامة من خلال:

- **تطوير مشروعات الإسكان ميسور التكلفة:** تُعدّ مبادرة الإسكان الجاهز عنصرًا أساسيًا في هذه الجهود، إذ تقدم حلولًا سكنية سريعة وبأسعارٍ معقولة. كما ينبغي أن تأخذ خطط الإسكان المستقبلية في الاعتبار مبادئ التصميم الحضري المستدام، بما في ذلك التطوير متعدد الاستخدامات، ودمج المساحات الخضراء، وتوفير شوارع ملائمة للمشاة.
- **وضع لوائح تقسيم المناطق وأطر تخطيط المدن:** يُعتبر إنفاذ لوائح تقسيم المناطق الواضحة وأطر تخطيط المدن المتكاملة أمرًا بالغ الأهمية لتوجيه التنمية المستقبلية، والحد من البناء العشوائي، وضمان استقرار المناطق الحضرية وكفاءتها على المدى الطويل.

استراتيجية التنفيذ

ستُنفذ خطة تطوير البنية التحتية على عدة مراحل كما يلي لضمان تخصيص الموارد وإدارة المشروعات بشكلٍ فعال:

المرحلة الأولى (6-12 أشهر): استعادة الخدمات الأساسية بشكلٍ عاجل: تركز هذه المرحلة على استعادة الخدمات الأساسية بشكلٍ عاجل مثل الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وتشمل هذه المرحلة إصلاح البنية التحتية المتضررة وتوفير حلول مؤقتة (مثل المولدات المتنقلة، وخزانات المياه).

المرحلة الثانية (12-18 شهرًا): توسيع الحلول المستدامة وإصلاح البنية التحتية: تركز هذه المرحلة على توسيع حلول الطاقة المستدامة (مثل مزارع الطاقة الشمسية، والشبكات الصغيرة)، ومواصلة إصلاحات البنية التحتية، وتدشين مبادرات التخطيط الحضري.

المرحلة الثالثة (18-60 شهرًا): إتمام المشروعات الكبرى ودمج التقنيات الذكية: تركز هذه المرحلة على إتمام مشروعات البنية التحتية الكبرى (مثل محطات تحلية المياه، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي)، ودمج التقنيات الذكية (مثل شبكات الكهرباء والمياه الذكية)، إلى جانب وضع خطط صيانة طويلة المدى لضمان استدامة البنية التحتية.

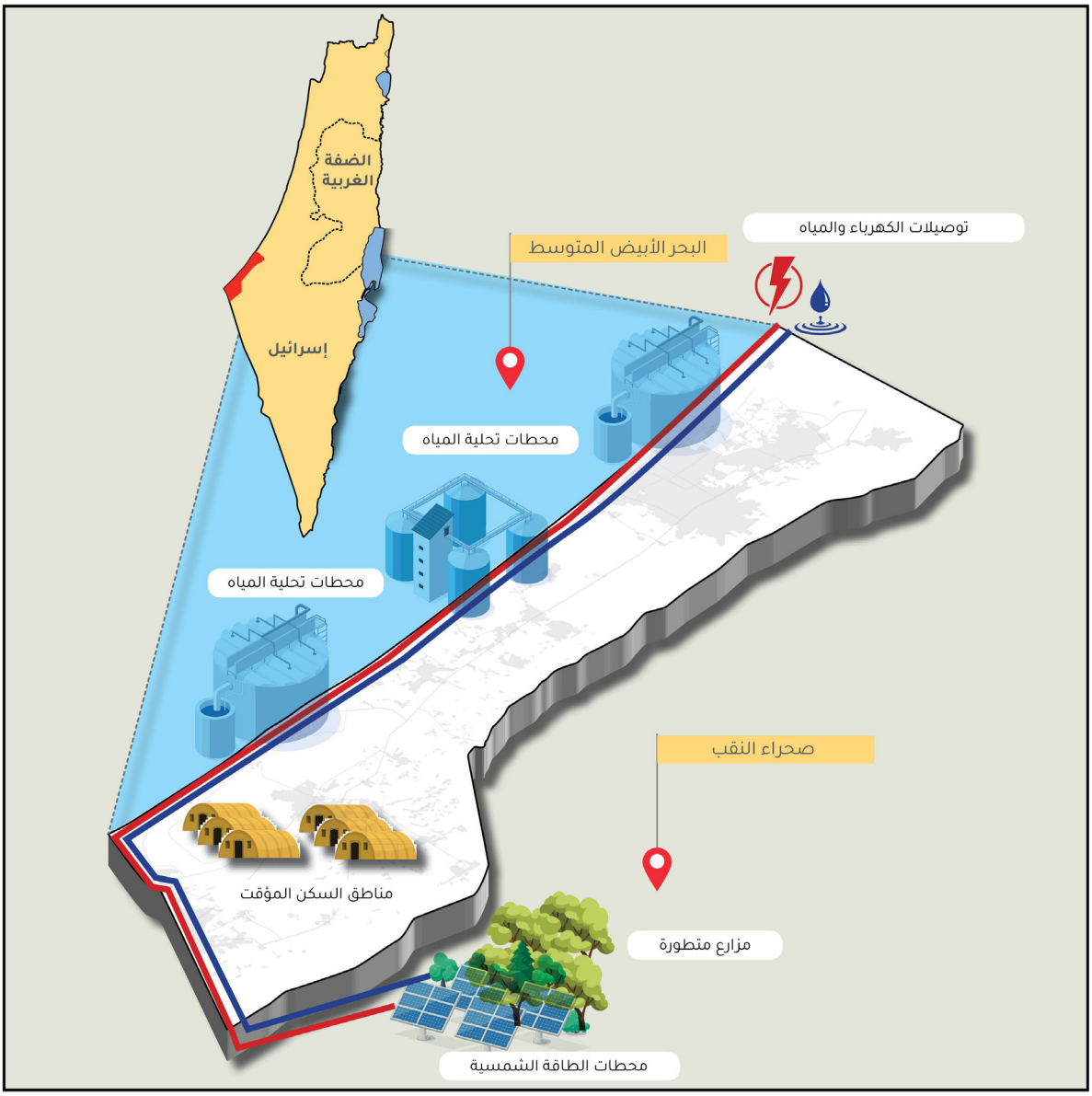

يضمن هذا الإطار الشامل للبنية التحتية ألا تقتصر إعادة إعمار غزة على استعادة ما تم فقدانه فحسب، بل تسعى إلى بناء مستقبل أكثر مرونة واستدامة وازدهارًا. ومن خلال دمج التقنيات الذكية، والتركيز على الاستدامة، والانطلاق من أسس التخطيط طويل الأمد، تُرسي هذه الركيزة الأساس اللازم لإحياء الاقتصاد وتعزيز جودة الحياة لجميع سكان غزة.

إعادة إعمار قطاع غزة اقتصاديًا

تُعدّ عملية إعادة إعمار قطاع غزة اقتصاديًا أمرًا ضروريًا ليس فقط لإعادة بناء البنية التحتية، بل لضمان استقرار القطاع على المدى الطويل وتقليل اعتماده على المساعدات الخارجية. وغالبًا ما تركز جهود إعادة الإعمار التقليدية في مرحلة ما بعد الحروب على ترميم المباني المتضررة دون حل القضايا الاقتصادية الأعمق التي تُؤدي إلى استمرار دوامات الصراع. لذا، يطرح هذا القسم إطارًا اقتصاديًا شاملًا يهدف إلى تحويل اقتصاد غزة إلى نموذج مكتفي ذاتيًا ومستدام.

يرتكز هذا الإطار على المبدئين الرئيسيين التاليين:

1. تخفيض القيمة الاقتصادية للأراضي بوصفها مصدرًا أساسيًا للصراع من خلال توسيع القطاعات الصناعية والتجارية التي لا تعتمد فقط على السيطرة الإقليمية.
2. تقليل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل من خلال تطوير قطاعات مستقلة لتوفير فرص العمل وإنتاج الطاقة وتعزيز الموارد المائية والنمو المالي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تدمج الخطة المقترحة الاستثمارات الخاصة العربية والدولية مع تعزيز الاستفادة من المنح الدولية. وتضمن الاستراتيجية أن لا تقتصر جهود إعادة الإعمار على استعادة الهياكل الاقتصادية السابقة فحسب، بل تسعى إلى بناء نموذج اقتصادي جديد ومبتكر لغزة.

إرساء قاعدة اقتصادية مستقلة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الركيزة في إنشاء اقتصاد ذاتي ومستدام في غزة، ما يقلل من اعتمادها على المساعدات الخارجية والمانحين ذوي الحساسية السياسية. ويشمل ذلك تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص، وتشجيع ريادة الأعمال، وتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل، وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل. وتتمحور الاستراتيجية حول إنشاء شركة قابضة لمشروع استثماري مشترك بقيادة عربية تعمل وفق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية بشكلٍ منسق ومستدام، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق حل طويل الأمد.

شركة قابضة لمشروع استثماري مشترك بقيادة عربية

لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وجذب استثمارات كبيرة، سيتم تأسيس شركة قابضة لمشروع استثماري مشترك بقيادة عربية، حيث ستكون هذه الشركة هي الوسيلة الرئيسية لتوجيه استثمارات القطاع الخاص إلى إعادة إعمار غزة وتنميتها.

هيكل الملكية: صُمم هيكل ملكية الشركة بعنايةٍ لتحقيق التوازن بين السيطرة المحلية والخبرة الدولية مع توفير رأس المال بالنسب التالية:

- **70٪ من المستثمرين العرب والفلسطينيين:** تضمن حصة الأغلبية هذه أن يظل التوجه الاستراتيجي للشركة متماشيًا مع المصالح والأولويات الفلسطينية، مع تعزيز الشعور بالملكية وتشجيع التزام الأطراف الإقليمية على المدى الطويل. ويشمل المستثمرون المحتملون الصناديق السيادية، والشركات الاستثمارية الخاصة، والمستثمرين الأفراد من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والكويت، ودول عربية أخرى، بالإضافة إلى المستثمرين الفلسطينيين في الشتات.

- **30٪ من المستثمرين الأجانب:** تسمح حصة الأقلية هذه بمشاركة المستثمرين الدوليين، وجلب خبرات قيمة في العديد من المجالات مثل إدارة المشروعات، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق العالمية. ويشمل المستثمرون الأجانب المحتملون الشركات الأجنبية المتخصصة في تطوير البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والتصنيع، والخدمات المالية.

المقر الرئيسي في رفح الفلسطينية: يتيح اختيار رفح الفلسطينية كمقر رئيسي للشركة العديد من المزايا، أبرزها:

- **القرب من المناطق الصناعية:** لتسهيل الإشراف والتنسيق المباشرين مع المناطق الصناعية المخطط لها والمشروعات التنموية الأخرى.
- **الأهمية الرمزية:** من خلال إظهار الالتزام بتطوير منطقة جنوب غزة وتعزيز النشاط الاقتصادي في المناطق التي عانت من التهميش طوال تاريخها.
- **سهولة الوصول:** عن طريق تسهيل الوصول لكل من أصحاب المصلحة الفلسطينيين والدوليين.

نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع إطار البناء والتشغيل ونقل الملكية: ستعمل الشركة وفقًا لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والبلديات المحلية لتحديد المشروعات وتنفيذها، مع استخدام إطار البناء والتشغيل ونقل الملكية للعديد من المشروعات، خاصةً في مجال البنية التحتية كما يلي:

- **استثمارات القطاع الخاص:** سيكون القطاع الخاص (من خلال شركة قابضة لمشروع استثماري مشترك بقيادة عربية) مسؤولًا عن تمويل المشروعات وبنائها وتشغيلها لفترةٍ زمنية محددة (مثلًا من 20 إلى 30 سنة).
- **توليد الإيرادات:** سيسترد القطاع الخاص استثماراته ويحقق أرباحًا من خلال تحصيل رسوم المستخدمين أو رسوم الخدمة أو غيرها من مصادر الإيرادات الأخرى التي يولدها المشروع.
- **نقل الملكية:** في نهاية فترة الامتياز، سيتم نقل ملكية المشروع وعملياته إلى السلطة الفلسطينية أو الكيان المحلي المعين، حيث يخفف هذا النموذج العبء المالي طويل الأمد على الحكومة الفلسطينية بينما يجذب استثمارات القطاع الخاص والخبرات المتخصصة.

مجالات العمل الأساسية للشركة القابضة

ستؤسس الشركة القابضة خمس شركات فرعية، تركز كل منها على أحد القطاعات المحددة فيما يلي والتي تُعدّ ضرورية لإنعاش الاقتصاد في غزة:

التطوير الصناعي والتصنيع

إنشاء مناطق صناعية واسعة النطاق: ستُعطى الأولوية لإنشاء مناطق صناعية مخصصة في مواقع استراتيجية (من المحتمل أن تكون بالقرب من المقر الرئيسي في رفح، مع الاستفادة من أي مرافق مرفئية في المستقبل). وستوفر هذه المناطق بنية تحتية متكاملة تشمل الكهرباء والمياه ووسائل النقل، بالإضافة إلى حوافز تهدف إلى جذب شركات التصنيع وتحفيز نمو القطاع الصناعي.

التركيز على السلع الاستهلاكية: سينصب التركيز الأولي على تصنيع السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير، وهذا يشمل:

- **الأثاث:** من خلال الاستفادة من الحرف اليدوية المحلية والمواد الخام المحتملة المستوردة لإنتاج أثاث ميسور التكلفة.

- **الأجهزة المنزلية:** عن طريق إنشاء مصانع لتجميع الأجهزة المنزلية الأساسية أو تصنيعها (مثل الثلاجات، والغسالات، وغيرها).
- **المنسوجات والسجاد:** عبر الاستفادة من مهارات صناعة النسيج المتجذرة في غزة لإنتاج الملابس والأقمشة والسجاد.

المصانع كثيفة العمالة: نظرًا لانخفاض تكاليف العمالة نسبيًا في غزة، ستعطي المناطق الصناعية الأولوية للصناعات كثيفة العمالة لخلق العديد من فرص العمل.

تصنيع مكونات الطاقة المتجددة: يسهم إنشاء مصانع لإنتاج مكونات أنظمة الطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية، وأنابيب المياه، والأسلاك الكهربائية، والبطاريات) في دعم توسعة البنية

تطوير البنية التحتية العقارية والتجارية

المجمعات الصناعية والمراكز التجارية: يسهم إنشاء المجمعات الصناعية والمراكز التجارية الحديثة في توفير البنية التحتية الضرورية لازدهار الأعمال التجارية ونموها، حيث يتضمن ذلك توفير الطاقة والمياه ووسائل النقل الموثوقة، بالإضافة إلى خدمات دعم الأعمال.

مشروعات الإسكان ميسور التكلفة: لمواجهة مشكلة نقص المساكن، سيتم تنفيذ مشروعات الإسكان ميسور التكلفة، مع تعظيم فرص الاستفادة من الوحدات السكنية الجاهزة المُنتجة في إطار مبادرة إعادة التدوير.

التوسع الزراعي وتقنيات الزراعة الحديثة

إقامة مناطق زراعية كبيرة: سيتم توسيع الرقعة الزراعية على طول الحدود المصرية، مع الاستفادة من الأراضي المتاحة وتعظيم إمكانات استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري.

تقنيات الري بالتنقيط والدفيئات الزراعية: ستُستخدم تقنيات الزراعة الحديثة، مثل الري بالتنقيط والدفيئات الزراعية، لزيادة كفاءة استخدام المياه وتعزيز إنتاجية المحاصيل في مناخ غزة الجاف.

الأمن الغذائي وإمكانات التصدير: يهدف المشروع إلى تعزيز الأمن الغذائي في غزة من خلال تنمية إنتاج الغذاء محليًا، وزيادة فرص تصدير المحاصيل عالية القيمة إلى الأسواق الإقليمية.

البنية التحتية للطاقة والمياه

مزارع الطاقة الشمسية: سيجري إنشاء مزارع طاقة شمسية واسعة النطاق في مواقع مختارة لتقليل الاعتماد على الإمدادات الخارجية للطاقة وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة. وهذا يتطلب تأمين الأراضي، وتوريد الألواح الشمسية، فضلًا عن إنشاء البنية التحتية اللازمة.

محطات تحلية المياه: سيتم إنشاء محطات تحلية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط لتوفير مصدر مستدام للمياه العذبة للاستخدامات السكنية والصناعية والزراعية، ما يسهم في معالجة أزمة النقص المزمن في المياه في غزة وتقليص اعتمادها على المياه الجوفية الهشة وغير المضمونة.

نظام إعادة تدوير المياه العادمة: سيتم تطوير نظام شامل لإعادة تدوير المياه العادمة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتوفير مصدر للمياه للاستخدامات الزراعية والصناعية، ما يسهم في الحفاظ على الموارد المائية العذبة.

الخدمات المالية ودعم التمويل الأصغر

بنك التنمية الفلسطيني : سيجري إطلاق بنك تنموي متخصص على غرار مؤسسات التمويل الصغيرة الناجحة مثل بنك جرامين لتقديم الخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

قروض بفوائد منخفضة: سيتم توفير قروض منخفضة الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحفيز نمو الأعمال وخلق فرص العمل.

دعم البنوك المحلية: سيتم توسيع دور البنوك المحلية القائمة في دعم النمو الصناعي وتمويل التجارة من خلال تقديم المساعدة الفنية وإتاحة رأس المال. وهذا يشمل تعزيز قدرتها على تقييم المخاطر الائتمانية، وإدارة القروض، وتقديم الخدمات المالية التي تلبي احتياجات الشركات.

يهدف هذا النهج الشامل إلى بناء أساس اقتصادي مستقل في غزة يخلق حلقة حميدة ومستدامة من الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي في غزة، ما يقلل من اعتمادها على المساعدات الخارجية ويعزز استقرارها وازدهارها على المدى الطويل. ويُعد التركيز على إشراك القطاع الخاص، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، واتباع مبادئ التنمية المستدامة أمرًا أساسيًا لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.

التوسع الصناعي وتنويع الاقتصاد

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الركيزة في نقل اقتصاد غزة من الاعتماد على المساعدات والقطاعات المحدودة نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا وقادرًا على الاكتفاء الذاتي. ويتطلب ذلك إنشاء قاعدة صناعية حيوية، وتعزيز الطاقة المتجددة والأمن المائي، مع دمج غزة في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويشكّل هذا التنوع الاستراتيجي حجر الزاوية لخلق فرص العمل، وتوليد الدخل، والحد من التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية. كما تهدف الخطة إلى خفض القيمة الاقتصادية للأراضي، بما يسهم في إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المناطق الصناعية الاستراتيجية

يُشكل إنشاء المناطق الصناعية الاستراتيجية حجر الزاوية في استراتيجية التنويع الاقتصادي.

الموقع والسبب المنطقي

جنوب غزة (بالقرب من رفح): يتميز هذا الموقع بعدة مزايا، أبرزها قربه من المصنع المقترح للتصنيع المسبق وإعادة التدوير، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى المعابر الحدودية المحتملة مع مصر، ما يسهل حركة التجارة وربما استيراد العمالة. كما تتميز المنطقة بانخفاض الكثافة السكانية مقارنةً بشمال غزة، ما يتيح إمكانية التطوير على نطاق أوسع.

شرق غزة: قد يوفر هذا الموقع فرصًا للوصول إلى طرق التجارة المستقبلية المحتملة، ويسهم في تسهيل التواصل مع الضفة الغربية، شريطة توافر الظروف السياسية المواتية. لذا، ينبغي دراسة هذا الموقع بعناية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الأمنية، وتوافر البنية التحتية، وإمكانية الاستفادة من الأراضي المتاحة.

المناطق الاقتصادية الحرة الخاصة: سيتم إنشاء مناطق محددة داخل المناطق الصناعية لتكون مناطق اقتصادية حرة، حيث تقدم هذه المناطق مجموعةً من الحوافز المتنوعة لجذب الاستثمارات المحلية والدولية والتي تشمل:

- **الإعفاءات الضريبية:** من خلال تخفيض أو إلغاء ضرائب الدخل على الشركات، والرسوم الجمركية على الاستيراد / التصدير، والضرائب الأخرى.
- **تبسيط اللوائح:** عبر تسهيل إجراءات تسجيل الأعمال التجارية، والترخيص، والجمارك.
- **دعم البنية التحتية:** عن طريق توفير بنية تحتية موثوقة للطاقة والمياه ووسائل النقل.
- **ضمانات الاستثمار:** من خلال تقديم ضمانات ضد التأميم أو المصادرة.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: سيتم تسهيل تطوير المناطق الصناعية وتشغيلها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ما يتيح الاستفادة من خبرات القطاع الخاص ورؤوس أمواله مع ضمان الرقابة العامة والمواءمة مع أهداف التنمية الأوسع. ويتيح هذا النموذج تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات، وتعزيز كفاءتها، وضمان استدامتها على المدى الطويل.

مراكز التصنيع والمراكز اللوجستية والأسواق التجارية: ستُصمم المناطق الصناعية لاستيعاب مجموعة من الأنشطة كما يلي:

- **مراكز التصنيع:** ستتم إقامة منشآت لإنتاج مجموعة متنوعة من السلع، مع التركيز في البداية على الصناعات كثيفة العمالة (والمتمثلة في المنسوجات، والأثاث، وتصنيع المواد الغذائية)، ومن ثم التوسع تدريجيًا إلى القطاعات ذات القيمة الأعلى (مثل تجميع الإلكترونيات، والصناعات الدوائية).
- **المراكز اللوجستية:** ستتم إقامة منشآت لتخزين البضائع وتوزيعها ونقلها لدعم حركة المنتجات داخل غزة وإلى الأسواق الإقليمية والدولية.
- **الأسواق التجارية:** ستُخصص مساحات محددة للتجارة بالجملة والتجزئة، ما يعزز الأنشطة التجارية المحلية ويوفر للمستهلكين سبل الوصول إلى السلع المختلفة.

استراتيجية الطاقة المتجددة والأمن المائي

يُعدُّ معالجة النقص المزمن في الطاقة والمياه في غزة ركيزة أساسية لدعم التنمية الصناعية وتعزيز جودة الحياة بها.

مراكز إنتاج الطاقة الشمسية: سيتم إنشاء مزارع للطاقة الشمسية على نطاق واسع للاستفادة من أشعة الشمس الوفيرة في غزة، حيث يهدف هذا المشروع إلى تخصيص 100 كيلومتر مربع لإنتاج للطاقة الشمسية، وهو هدف طموح يعكس الحاجة إلى تحولٍ كبير نحو الطاقة المتجددة، ما سيتطلب:

- **حيازة الأراضي:** وتأمين الأراضي المناسبة، سواء من خلال تخصيص حكومي أو تأجير طويل الأمد.
- **الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة الشمسية:** من خلال شراء وتركيب الألواح الشمسية عالية الكفاءة والمعدات ذات الصلة.
- **تكامل الشبكة الكهربائية:** عبر ربط مزارع الطاقة الشمسية بشبكة الكهرباء وتنفيذ تقنيات الشبكات الذكية لإدارة الطبيعة المتقطعة للطاقة الشمسية.

إنشاء محطات تحلية المياه: لمواجهة مشكلة ندرة المياه، سيتم إنشاء ثلاث إلى خمس محطات لتحلية المياه على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهذا يتضمن:

- **اختيار التكنولوجيا:** سيتم اختيار تكنولوجيا تحلية المياه المناسبة (مثل التناضح العكسي) بناءً على الكفاءة الاقتصادية، وكفاءة الطاقة، والأثر البيئي.

- **تقييم الأثر البيئي:** ستُجرى تقييماتٍ شاملة للأثر البيئي لتقليل الآثار السلبية المحتملة لتصريف المحلول الملحي على البيئة البحرية.
- **التمويل المستدام:** سيتم توفير التمويل اللازم لإنشاء المحطات وتشغيلها من خلال مزيج من الأموال العامة والاستثمارات الخاصة والمساعدات الدولية.

محطات معالجة مياه الصرف الصحي: سيتم تطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي بأحدث التقنيات لضمان:

- **حماية الصحة العامة:** من خلال الوقاية من انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه، وذلك عبر معالجة مياه الصرف الصحي وفقًا للمعايير الصحية الآمنة.
- **الحفاظ على الموارد المائية:** من خلال إعادة تدوير المياه العادمة المعالجة لاستخدامها في الزراعة والصناعة، ما يقلل الطلب على المياه العذبة.
- **حماية البيئة:** عن طريق الحد من تصريف الملوثات إلى البيئة.

التكامل مع الأسواق الإقليمية

يُعد تجاوز العزلة الاقتصادية لغزة ودمجها في الأسواق الإقليمية والعالمية خطوةً جوهرية نحو تحقيق نمو مستدام يمتد أثره لسنواتٍ قادمة. ويمكن بلوغ هذا الهدف عبر:

التوصل لاتفاقياتٍ تجارية مع مصر والأردن: من خلال التفاوض على اتفاقياتٍ تجارية مع الدول المجاورة (مصر والأردن) لتسهيل تصدير البضائع الفلسطينية واستيراد المدخلات الأساسية، وهو ما يتطلب معالجة المخاوف الأمنية وتبسيط الإجراءات الجمركية.

المشروعات الصناعية المشتركة: سيتم تشجيع المشروعات المشتركة بين الشركات الفلسطينية والشركات من البلدان المجاورة (وربما خارجها) لتعزيز نقل التكنولوجيا، وإتاحة رأس المال، وتوسيع السوق.

تعزيز الوصول إلى شبكات التجارة العالمية: عبر الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية وسلسلة التوريد (المتمثلة في الموانئ وشبكات النقل) لتحسين اتصال غزة بالأسواق العالمية، وهذا قد يشمل:

- **إنشاء ميناء بحري (رؤية طويلة الأمد):** رغم التحديات السياسية واللوجستية التي تواجهها غزة، فإن تطوير ميناء بحري مستقبلي يُمكن أن يُحدث تحولًا جذريًا في قدراتها التجارية، ما يمهد الطريق لازدهارها اقتصاديًا.
- **تحسين المعابر الحدودية:** عبر تبسيط الإجراءات وزيادة القدرة الاستيعابية للمعابر الحدودية الحالية مع مصر وإسرائيل.
- **تطوير استراتيجيات الترويج للصادرات:** حيث سيتم دعم الشركات الفلسطينية لمساعدتها على تلبية معايير الجودة الدولية والوصول إلى أسواق التصدير.

يهدف هذا النهج الشامل للتوسع الصناعي وتنويع الاقتصاد إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة واستقلالية وازدهارًا في غزة، ما يقلل من اعتمادها على المساعدات ويعزز استقرارها على المدى الطويل. ويُعد التركيز على استثمارات القطاع الخاص، والشراكات الاستراتيجية، والاندماج الإقليمي أمرًا أساسيًا لتحقيق هذه الأهداف.

الشمول المالي واستراتيجيات الاستثمار

يتمثل الهدف العام لهذه الركيزة في بناء نظام مالي قوي وشامل في غزة يعزز النمو الاقتصادي، ويشجع ريادة الأعمال، ويضمن تخصيص الموارد بكفاءة لعمليات إعادة الإعمار والتنمية. وينطوي هذا الهدف على تعزيز الشمول المالي للشركات الصغيرة والأفراد، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وضمان إدارة شفافة وقابلة للمساءلة للتمويلات. وتركز الاستراتيجية على مزيج من مبادرات التمويل الأصغر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى آليات الرقابة المالية القوية.

التمويل الأصغر ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

نظرًا لكون الشركات الصغيرة والمتوسطة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي والمحفز الأساسي لخلق فرص العمل، تُولي هذه المبادرة اهتمامًا خاصًا بتمكين رواد الأعمال الفلسطينيين، وذلك عبر تقديم التمويل والخدمات الداعمة لهم من خلال:

إنشاء صندوق قروض للمشروعات الصغيرة: سيتم تأسيس صندوق قروض مخصص يُحتمل أن يديره بنك التنمية الفلسطيني (المذكور في القسم السابق) أو مؤسسة متخصصة في التمويل الأصغر، بهدف توفير رأس المال لرواد الأعمال الفلسطينيين. وسيتولى هذا الصندوق المهام التالية:

- **تقديم القروض الصغيرة:** من خلال تقديم قروض صغيرة للأفراد والشركات الصغيرة التي غالبًا ما تفتقر إلى فرص الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية.
- **تقديم قروض للشركات الصغيرة:** عبر تقديم قروض أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة للتوسع أو شراء المعدات أو تكوين رأس المال العامل.
- **تقديم المساعدة الفنية:** عن طريق توفير خدمات تطوير الأعمال مثل التدريب، والإرشاد، ودعم الوصول إلى الأسواق لزيادة فرص نجاح المقترضين.

تعزيز دور البنوك المحلية: ستؤدي البنوك المحلية دورًا حاسمًا في تقديم الخدمات المالية للشركات والأفراد، وهذا يتضمن:

- **خطوط ائتمان مضمونة منخفضة المخاطر:** سيتم توفير خطوط ائتمان مضمونة من المؤسسات المالية الدولية أو وكالات التنمية للبنوك المحلية، ما يشجعها على إقراض الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي غالبًا ما تُعتبر من فئة المقترضين ذوي المخاطر المرتفعة.
- **بناء القدرات:** عن طريق تقديم المساعدة الفنية للبنوك المحلية لتحسين قدرتها على تقييم مخاطر الائتمان وإدارة القروض وتطوير المنتجات المالية.

تشجيع نماذج التمويل التعاوني: قد يسهم استكشاف وتعزيز نماذج التمويل التعاوني التي تستثمر فيها الشركات وتتقاسم أرباحها بشكلٍ جماعي في تعزيز روح الملكية المجتمعية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها رواد الأعمال الفرديين. وهذا قد يتضمن تأسيس اتحادات ائتمانية أو بنوك تعاونية.

نموذج تمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص آليةً رئيسية للاستفادة من استثمارات القطاع الخاص وخبراته في مشروعات إعادة الإعمار والتنمية واسعة النطاق. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

حشد الصناديق السيادية العربية: سيتم العمل بنشاطٍ مع الصناديق السيادية من الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت لتوفير تمويل مشترك للمشروعات الكبرى، حيث

تتمتع هذه الصناديق برأس مال كبير ومصالح استراتيجية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ما يجعلها شركاء محتملين في إعادة إعمار غزة.

عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص المدعومة من المانحين: سيتم العمل مع وكالات التنمية الدولية (مثل البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية) والجهات المانحة الثنائية من أجل هيكلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص عن طريق الاستفادة من القروض والمنح المنخفضة الفائدة، ما يسهم في جعل المشروعات أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص من خلال تقليل المخاطر وتحسين الجدوى المالية العامة، وبالتالي تعزيز الفرص الاقتصادية في غزة.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: يُعد خلق مناخ استثماري جذاب للمستثمرين الأجانب أمرًا بالغ الأهمية، وهذا يتضمن:

- **الحوافز التنظيمية:** من خلال إنفاذ لوائح واضحة وشفافة تحمي حقوق المستثمرين وتبسط إجراءات الأعمال.
- **الإعفاءات الضريبية:** عبر تقديم حوافز ضريبية مثل خفض أسعار ضريبة الدخل على الشركات أو منح إعفاءات ضريبية بهدف تشجيع الاستثمار في قطاعات محددة.
- **الترويج للاستثمار:** عن طريق الترويج بنشاط لفرص الاستثمار في غزة للمستثمرين الأجانب من خلال عقد مؤتمرات الاستثمار والعروض الترويجية والتواصل المستهدف.

الرقابة المالية وتدابير مكافحة الفساد

يُعدُّ ضمان الإدارة الشفافة والمسؤولة للأموال ركيزةً أساسية لبناء الثقة وجذب الاستثمارات، ما يستدعي اتخاذ إجراءات حازمة تشمل:

تنفيذ تتبع مالي قائم على تكنولوجيا البلوك تشين: سيتم استخدام تكنولوجيا البلوك تشين لإنشاء سجل آمن وغير قابل للتعديل لجميع المعاملات المالية المتعلقة بمشروعات إعادة الإعمار والتنمية، ما سيسهم في:

- **تعزيز الشفافية:** من خلال توفير سجل يمكن الاطلاع عليه وقابل للتدقيق لكافة مخصصات الأموال والنفقات.
- **الحد من الفساد:** عن طريق جعل من الصعب للغاية تحويل الأموال أو اختلاسها دون اكتشافها.
- **تحسين الكفاءة:** عبر تبسيط العمليات المالية وتقليل النفقات الإدارية.

تأسيس لجنة رقابة مستقلة: سيتم إنشاء لجنة رقابة مستقلة تضم خبراء محليين ودوليين مخضرمين (مثل الاقتصاديين، والمحاسبين، والمتخصصين القانونيين) للقيام بما يلي:

- **مراقبة المعاملات المالية:** حيث سيتم مراجعة المعاملات المالية والإنفاق على المشروعات بصفةٍ منتظمة لضمان امتثالها للإجراءات والموازنات المحددة.
- **إجراء عمليات التدقيق:** حيث سيتم إجراء عمليات تدقيق دورية لأموال المشروعات وعملياتها.
- **التحقيق في مزاعم الفساد:** من خلال التحقيق في أي ادعاءات بالفساد أو سوء الإدارة المالية.
- **نشر نتائج التقارير:** حيث سيجري نشر تقارير منتظمة عن النتائج والتوصيات التي توصلت اللجنة إليها.

تعزيز قوانين مكافحة الفساد: يُعد سن قوانين قوية لمكافحة الفساد وإنفاذها أمرًا ضروريًا لردع الفساد وتعزيز ثقة المستثمرين، وهذا يشمل:

- **تجريم الفساد:** من خلال وضع تعريفات قانونية واضحة للفساد وتحديد العقوبات المناسبة.
- **الإفصاح المالي:** عن طريق إلزام الموظفين العموميين والأفراد المعنيين بإدارة أموال إعادة الإعمار بالإفصاح عن ممتلكاتهم.
- **حماية المبلغين عن الفساد:** عبر حماية الأفراد الذين يبلغون عن الفساد من تعرضهم للانتقام.

يهدف هذا النهج الشامل لتعزيز الشمول المالي واستراتيجيات الاستثمار إلى خلق حلقة حميدة من الاستثمار والنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في غزة. ومن خلال الجمع بين دعم التمويل الأصغر للشركات الصغيرة، والشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص للمشروعات الكبيرة، وآليات الرقابة المالية القوية، تسعى المبادرة إلى بناء أساس اقتصادي مرن ومستدام للمستقبل.

خارطة طريق التنفيذ والجدول الزمني

يتطلب تنفيذ استراتيجية الإنعاش الاقتصادي بنجاح اتباع نهج مدروس ومنظم على عدة مراحل، ما يسمح بمرونة الإدارة، وتقييم التقدم بشكلٍ دوري، فضلًا عن إجراء التعديلات بناءً على الظروف المتغيرة. وتنقسم خارطة الطريق إلى ثلاث مراحل متميزة لكنها مترابطة وينطوي كل منها على أهدافٍ ومعالم واضحة. ويضمن هذا النهج المرحلي إرساء العناصر الأساسية قبل الانتقال إلى المبادرات الأكثر تعقيدًا، ما يزيد من فرص النجاح.

المرحلة الأولى (6-12 أشهر): وضع حجر الأساس والاستثمار الأولي

تركز هذه المرحلة التمهيدية على إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني الأساسي لاستراتيجية التنشيط الاقتصادي وتوفير التمويل الأولي للمشروعات ذات الأولوية. وتضع هذه المرحلة الأسس التي ستنطلق منها المراحل التالية من خلال إنشاء الهياكل اللازمة وتعبئة الموارد. لذا، تُعد هذه المرحلة بالغة الأهمية وتتطلب سرعةً عالية في التنفيذ.

الأنشطة الرئيسية

تأسيس شركة قابضة لمشروع استثماري مشترك بقيادة عربية ويتضمن:

- **التأسيس القانوني:** من خلال تسجيل الشركة القابضة والشركات التابعة لها رسميًا، وتحديد هيكلها القانوني، ونظام حوكمتها، وإجراءات تشغيلها.
- **الرسملة:** من خلال توفير الالتزامات الرأسمالية الأولية من المستثمرين العرب والدوليين.
- **تعيين الموظفين الرئيسيين:** عبر توظيف الإدارة والموظفين الفنيين ذوي الخبرة لقيادة الشركة والشركات التابعة لها.

تخصيص التمويل الأولي: عن طريق تحديد أولويات التمويل الأولي وتخصيصه للمشروعات التي يمكن أن تحقق مكاسب سريعة وتثبت جدوى الاستراتيجية. ومن المحتمل أن تشمل هذه العملية:

- **المناطق الصناعية:** حيث سيتم البدء في إنشاء المناطق الصناعية المخطط لها في جنوب غزة (بالقرب من رفح) وشرقها، وهذا يشمل اختيار المواقع، وحيازة الأراضي، وتطوير البنية التحتية الأساسية.

- **مشروعات الطاقة:** حيث سيتم البدء بإعداد دراسات الجدوى والاستثمارات الأولية في مزارع الطاقة الشمسية وربما مشروعات تحلية المياه الصغيرة.

وضع اللوائح التجارية وحوافز الاستثمار: يُعد خلق بيئة تجارية مواتية أمرًا بالغ الأهمية لجذب الاستثمارات، وهذا يتضمن:

- **تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال وترخيصها:** عن طريق تسهيل الإجراءات المتعلقة ببدء الأعمال التجارية وتشغيلها.
- **تطوير حوافز الاستثمار:** من خلال إنشاء حزمة من الحوافز المالية المتمثلة في الإعفاءات الضريبية، والدعم المالي، وتسهيل الإجراءات الجمركية، لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- **إنشاء أطر قانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص:** عبر وضع أطر قانونية واضحة وشفافة للشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان التعاون العادل والفعال بين القطاعين العام والخاص.

المرحلة الثانية (12-18 شهرًا): الإطلاق والتوسع

تركز هذه المرحلة على إطلاق المبادرات الاقتصادية الأساسية، وتوسيع نطاق تطوير البنية التحتية، وتعزيز العلاقات التجارية. وهي تعتمد على الأسس التي تم وضعها في المرحلة الأولى، ما يبرهن على تحقيق تقدم ملموس ويخلق الزخم اللازم للمشروعات.

الأنشطة الرئيسية

إطلاق مبادرات الإنتاج الصناعي والتمويل الأصغر

- **الإنتاج الصناعي:** حيث سيتم بدء العمليات في المناطق الصناعية مع التركيز على الصناعات التحويلية كثيفة العمالة (مثل المنسوجات، والأثاث، وتصنيع المواد الغذائية) لخلق فرص عمل فورية.
- **مبادرات التمويل الأصغر:** حيث سيتم إطلاق صندوق قروض المشروعات الصغيرة وتقديم القروض الصغيرة والمساعدات الفنية لرواد الأعمال الفلسطينيين.

تنفيذ البنية التحتية: سيتم تسريع إنشاء مشروعات البنية التحتية الرئيسية والمتمثلة في:

- **مزارع الطاقة الشمسية:** عن طريق التوسع في إنشاء مزارع الطاقة الشمسية لزيادة قدرة توليد الطاقة المتجددة.
- **محطات تحلية المياه:** عبر البدء في إنشاء محطات تحلية المياه للتصدي لمشكلة ندرة المياه.
- **منشآت معالجة المياه العادمة:** من خلال البدء في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي لتحسين الصرف الصحي وتوفير المياه المعاد تدويرها للاستخدامات الزراعية والصناعية.

التوسع في إبرام الاتفاقيات التجارية: حيث سيتم تكثيف الجهود الرامية لإبرام اتفاقياتٍ تجارية مع مصر والأردن وسائر الشركاء الإقليميين بما يسهم في تسهيل حركة الصادرات الفلسطينية واستيراد المدخلات الأساسية لدعم الاقتصاد المحلي.

المرحلة الثالثة (18-60 شهرًا): الدمج والاستدامة

تركز هذه المرحلة على تشغيل العمليات بشكلٍ كامل، وتقييم الأثر الاقتصادي على المدى الطويل، والانتقال نحو هياكل حوكمة اقتصادية ذاتية الاستدامة. كما تهدف هذه المرحلة إلى ترسيخ المكاسب

التي تحققت في المراحل السابقة وضمان جدوى استراتيجية التنشيط الاقتصادي واستمرارها على المدى الطويل.

الأنشطة الرئيسية

التشغيل الكامل للعمليات الصناعية والتجارية: من خلال تحقيق قدرة تشغيلية كاملة في المناطق الصناعية، مع مجموعةٍ متنوعة من الشركات العاملة والمساهمة في النمو الاقتصادي.

تقييم الأثر الاقتصادي: عن طريق إجراء تقييم شامل للأثر الاقتصادي لاستراتيجية التنشيط، وقياس خلق فرص العمل، ونمو الدخل، وأداء الصادرات، وغيرها من المؤشرات الرئيسية.

استراتيجيات التوسع المستقبلية: بناءً على التقييم، سيتم وضع استراتيجيات للتوسع المستقبلي، وقد تشمل هذه الاستراتيجيات قطاعات صناعية جديدة، ومشروعات البنية التحتية، والشراكات التجارية.

نقل مسؤوليات إدارة الاقتصاد والرقابة إلى هياكل حوكمة اقتصادية ذاتية الاستدامة: سيتم بشكلٍ تدريجي نقل مسؤولية إدارة الاقتصاد والرقابة من الشركة العربية القابضة والشركاء الدوليين إلى المؤسسات الفلسطينية بهدف ضمان الاستدامة على المدى البعيد وتحقيق الملكية المحلية. وستتم هذه العملية بعنايةٍ فائقة، وستكون مشروطة بتطوير القدرات اللازمة لدى المؤسسات الفلسطينية لضمان نجاح عملية نقل المسؤولية واستدامة الحوكمة الاقتصادية محليًا.

يعمل الإطار المقترح لإعادة إعمار غزة اقتصاديًا على تغيير البوصلةَ من الحلول المؤقتة التي تعتمد على المساعدات إلى تحولٍ اقتصادي طويل المدى. ومن خلال إنشاء مؤسسات مالية مستقلة، وتطوير مناطق صناعيةً، وتوفير بنية تحتية للطاقة المتجددة، تسعى هذه الخطة إلى بناء اقتصاد مستدام ومتعدد المصادر في غزة. ومن خلال الاستثمارات الاستراتيجية العربية والدولية، يمكن إعادة تشكيل مستقبل غزة اقتصاديًا على أسس من الاستقلالية، والمرونة، والتكامل الإقليمي.

مركز
الجبتور
للأبحاث